جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضـــــوع:

# دور محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية

# دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات بولاية المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص :محاسبة

**من إعداد الطالبين:**

- عبد الغني بوطالبي
- حسن طيبي

**تحت إشراف الأستاذ:**

د/ خيرات أحمد

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| عاشور يوسفي | أستاذ التعليم العالي | جامعة المدية | رئيسا |
| أحمد خيرات | أستاذ محاضر قسم ب | جامعة المدية | مشرفا ومقررا |
| كمال زواق | أستاذ محاضر قسم أ | جامعة المدية | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية : 2023 / 2024


بسم الله الرحمن الرحيم

# شكـر وعرفــان

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، ثم أما بعد:**

**فالشكر أولا وأخيرا لله عزّ وجل وحده على نعمه التي لا تحصى، ومنها أن منَّ علينا بإتمام هذا العمل المتواضع.**

**الشكر الجزيل للمشرف على هذا البحث أستاذنا المحترم "خيرات أحمد" الذي كان عونًا لنا في كل خطوةٍ من خطوات بحثنا، أرجو من الله تعالى أن يوفقه في حياته العملية والشخصية وأن يمنَّ الله عليه بالخير والعطاء.**

**كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة المناقشة على مجهوداتهم في تصحيح هذا العمل و إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد وأخصّ بالشكر أهلي وزملائي وزميلاتي في العمل.**

**إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة.**

# إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل الى :

الى الأبوين، والأهل، والأصدقاء، والأساتذة المُبجَّلين.

نهديكم بحثنا هذا.

تحية عطرة لكل من كان له فضل في مسيرتنا العلمية.

**طيبي حسن**

**و**

**بوطالبي عبد الغني**

**الملخص**

تهدف الدراسة لمعرفة مدى مساهمة محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية والموثوقية على القوائم المالية .

واستخدمنا في دراستنا أداة المقابلة و التحليل في الجانب التطبيقي حيث تبين لنا ان محافظ الحسابات هو كل شخص مستقل ومحايد يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به ويعتمد في طريقة عمله على مجموعة من معايير الأداء المهني، وله دور هام في إضفاء المصداقية على القوائم المالية من خلال الكفاءة والاستقلالية التي يتمتع بها.

من خلال إعداد التقرير العام للمصادقة والتقارير الخاصة بقوم محافظ الحسابات بالتحاليل والتعليقات والملاحظات التي تعمل على تصويب المؤسسة في اتخاذ القرارات الحاضرة والمستقبلية و يزيد من موثوقية القوائم المالية لمستخدميها و ذوي المصلحة بها.

الكلمات المفتاحية:

محافظ الحسابات، القوائم المالية، مصداقية .

Summary :

The study aims to find out the extent to which account portfolios contribute to giving credibility and reliability to the financial statements . In our study, we used the interview and Analysis tool in the applied aspect, where we found out that the accounts manager is an independent and impartial person who normally exercises, in his own name and under his responsibility, the task of certifying the authenticity of corporate accounts, their regularity and compliance with the provisions of the applicable legislation and depends in his way of working on a set of professional performance standards, and has an important role in giving credibility to the financial statements through the efficiency and independence he enjoys. By preparing the general report for validation and the reports of the account portfolios with Analyses, comments and observations that serve to correct the institution in making present and future decisions and increases the reliability of the financial statements for its users and stakeholders.

Key words: external ouditor, financial statements, credibility .

# فهرس

# المحتويات

| العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| كلمة شكر وعرفان | II |
| الإهداء | III |
| المستخلص | IV |
| فهرس المحتويات | VI |
| قائمة الأشكال | X |
| قائمة الجداول | XI |
| **مقدمة** | أ-هـ |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات** | **1-32** |
| **تمهيـــــــــــــد** | 2 |
| **المبحث الأول: تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر** | 3 |
| المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور مهنة محافظ الحسابات | **4** |
| المطلب الثاني: تعريف محافظ الحسابات وكيفية تعيينه | **5** |
| المطلب الثالث:خصائص وأخلاقيات مهنة محافظ الحسابات | **8** |
| المطلب الرابع: المعايير المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات | **9** |
| **المبحث الثاني: مهمة محافظ الحسابات** | **15** |
| المطلب الأول:التزامات محافظ الحسابات | **15** |
| المطلب الثاني: مسؤولية محافظ الحسابات | **16** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث:مهام محافظ الحسابات | **19** |
| المطلب الرابع: تقارير محافظ الحسابات | **20** |
| خلاصة الفصل | **32** |
| **الفصل الثاني: ماهية القوائم المالية ومكوناتها وأهدافها** | **33-62** |
| **تمهيـــــــــــــد** | **34** |
| **المبحث الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية ومكوناتها** | **35** |
| المطلب الأول: تعريف القوائم المالية | **35** |
| المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية ومكوناتها. | **39** |
| المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية | **42** |
| **المبحث الثاني: أساسيات حول القوائم المالية** | **47** |
| المطلب الأول: مبادئ ووظائف القوائم المالية | **47** |
| المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية | **53** |
| المطلب الثالث: جودة القوائم المالية | **58** |
| خلاصة الفصل | **62** |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات** | **62-97** |
| **تمهيد** | **63** |
| **المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات** | **64** |
| المطلب الأول: تعريف المكتب محل الدراسة | **65** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات | **66** |
| المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها المكتب | **67** |
| **المبحث الثاني: تقرير محافظ الحسابات للشركة ذات المسؤولية المحدودةX للبناء .** | **70** |
| المطلب الأول: التقرير العام للمصادقة: | **71** |
| المطلب الثاني: عرض القوائم المالية المقفلة بتاريخ: 2020/12/31 | **76** |
| المطلب الثالث: التحاليل، التعليقات و الملاحظات حول محتوى وتطور حسابات الميزانية وقائمة الأرباح والخسائر | **79** |
| المطلب الرابع: التقارير الخاصة | **95** |
| ملخص الفصل | **97** |
| **خاتمـــــــــــة** | **99** |
| **المراجـــــــــع** | **103** |

## قائمة الاشكال.


| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01-02 | الخصائص النوعية للقوائم المالية | 41 |
| 02-02 | أهداف التقارير المالية | 57 |
| 03-02 | أهداف اتخاذ القرار | 58 |
| 01-03 | الهيكل التنظيمي لمحافظ الحسابات | 66 |

قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 3-1 | جانب الأصول الميزانية الشركة x لسنة: 2020 | 76 |
| 3-2 | جانب الخصوم لميزانية الشركة x لسنة : 2020 | 77 |
| 3-3 | جدول حسابات النتائج الشركة x لسنة 2020 | 78 |
| 3-4 | تقييم وتصنيف الأصول الجارية وغير الجارية | 79 |
| 3-5 | الأصول غير الجارية | 79 |
| 3-6 | الأصول الجارية | 81 |
| 3-7 | عناصر المستحقات على الزبائن غير المستردة | 81 |
| 3-8 | عناصر المدينون الآخرون | 82 |
| 3-9 | عناصر الضرائب | 83 |
| 3-10 | عناصر الخزينة | 84 |
| 3-11 | تسجيل فروقات بين رصيد الشبكة | 84 |
| 3-12 | تبرير المسحوبات النقدية | 86 |
| 3-13 | تبرير التحويلات | 87 |
| 3-14 | تقييم وتصنيف الخصوم الجارية والغير جارية | 88 |
| 3-15 | الموردون والحسابات الملحقة | 89 |
| 3-16 | تحليل تطور في الأعمال | 91 |
| 3-17 | تحليل الأعباء | 93 |

# مقدمة عامة

توطئة :

من خلال التطور الذي شاهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر وغير مباشر في المؤسسة مما اوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها، ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب على هذه الوظيفة أن تعمل على المساعدة في تحقيق السياسات والأهداف المسطرة من قبل المؤسسة، وعلى هذا الأساس تم استحداث نظام رقابة داخلي لمساعدة المؤسسة على تطبيق ومتابعة تلك السياسات والأهداف.

أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد قادر ومؤهل للحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي على الواقع الفعلي للمؤسسة، حيث أصبح محافظ الحسابات يلعب دورا هاما في الأوساط المالية والحكومية والاقتصادية وذلك من خلال الثقة التي يضفيها على المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشؤون المؤسسة وكذا مساعدتها في بلوغ أهدافها والتأكد من أن السياسات والخطط الموضوعة من قبل المؤسسة قد تم تطبيقها بصورة جيدة، كما يساعدها على تبني أنظمة رقابية تتابع من خلالها السير العادي لأنشطتها ومتابعة الأداء داخلها، و ذلك سعيا من المؤسسة إلى الوصول لأداء فعال وكفء بما يخدم غاياتها وأهدافها.

يعتبر محافظ الحسابات بمثابة الوكيل والضامن في نفس الوقت لسلامة وشرعية الحسابات وصدق القوائم النهائية للمؤسسة، وذلك عن طريق الفحوصات التي يجريها طيلة السنة على الوثائق والمستندات التي تصدرها المؤسسة، وفقا لمنهجية واضحة وبإتباع خطوات منتظمة يبنى أساسها على معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها.

## الإشكالية:

**إشكالية الدراسة :**

لمعالجة هذا الموضوع ومن خلال كل ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

كيف يساهم محافظ الحسابات من خلال إجراءات الفحص والتدقيق في إضفاء المصداقية

**التساؤلات الفرعية:**

ومن اجل تبسيط الإشكالية جئناها إلى التساؤلات الفرعية التالية :

1-ما هو دور محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية؟

2-ما هي مرتكزات تأكيد مصداقية القوائم المالية من طرف محافظ الحسابات ؟

3-هل يتحلى محافظ الحسابات بالحيادية أثناء قيامه بمهمة المصادقة على صحة وصدق وسلامة الحسابات ؟

## فرضيات الدراسة :

1-إمكانية إضفاء محافظ الحسابات المصداقية على القوائم المالية .

2-قابلية التحقق من المعلومة المحاسبية في القوائم المالية .

3-يتمتع محافظ الحسابات بصفة الحيادية في قيامه بالمصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

## أهداف الموضوع:

* الوقوف على مهنة محافظ الحسابات وإبراز الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية.

* بيان مدى استجابة مهنة محافظ الحسابات لتوقعات مستخدمي القوائم المالية.

* التعرف على مخرجات النظام المحاسبي المالي "القوائم المالية " ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ودورها في تزويد الأطراف المستخدمة لها بمعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على مهمة محافظ الحسابات في الجزائر حيث تعتبر هذه المهمة من المهن المؤسسة في الدول المتقدمة إلا أنها لا تحضى بالإهتمام اللازم في بلادنا ، إذ تكمن أهميته في المعلومات و الخدمات التي يؤديها لمختلف الجهات من المساهمين، المديرين، العمال، مصالح الضرائب، الموردين، البنوك والمؤسسات المالية ... الخ.

فهو يخدم الإقتصاد الوطني بصفة عامة ويساهم بشكل كبير في تنمية المجتمعات في مجال الاستثمارات والكشف على حالات الإسراف أو التلاعب والغش بحيث يضمن الشفافية في عملية التسيير.

وقد حاولنا أن يكون العرض مختصر و واضحا ومتسلسلا قدر الإمكان وإنه جمع بين الجوانب العلمية والعملية حتى يسطيع القارئ ان يقف على اخر التطورات العلمية في هذا الموضوع.

**أسباب إختيار الموضوع:**

تكمن مبررات اختيار الموضوع فيما يلي :

- تم اختياره للاستفادة منه مستقبلا خاصة في الحياة المهنية.
- كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا، والتي تستدعي المزيد من الدراسة والتحليل.

- معرفة أدوار محافظ الحسابات من توظيف إمكانياته الخاصة التي يضيفها في التدقيق المحاسبي.

**منهجية الدراسة:**

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لنتمكن من خلاله من توضيح ما يتعلق بالمصداقية على القوائم المالية التي يراجعها محافظ الحسابات وبيان مدى فعاليتها.

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة والذي اعتمد فيه على المقابلة والملاحظة.

**حدود الدراسة:**

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

الحدود المكانية : مكتب محافظ حسابات ببلدية بني سليمان ولاية المدية.

الحدود الزمنية: كانت فترة التربص ممتدة من2024/05/07 الى 2024/05/28.

**مرجعية الدراسة**

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع بمختلف أنواعها.

الكتب والمجلات

القوانين والمراسيم بالجريدة الرسمية

الدراسات السابقة

**هيكل الدراسة**

لإنجاز هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات، المبحث الأول: تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، المبحث الثاني: مهمة محافظ الحسابات.

الفصل الثاني: ماهية القوائم المالية ومكوناتها وأهدافها، المبحث الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية ومكوناتها، المبحث الثاني: أساسيات حول القوائم المالية.

الفصل الثالث: دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات ببلدية بني سليمان المدية،والإطلاع على تقرير محافظ الحسابات للشركة ذات المسؤولية المحدودةX للبناء .

**صعوبات الدراسة**

– صعوبة جمع المعلومات في الدراسة الميدانية لكون محافظ الحسابات ملتزم بالسرية المهنية.

**الدراسة السابقة :**

- دراسة بن يخلف أمال ، المراجعة الخارجية في الجزائر –دراسة قابضة عمومية –، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر سنة:2002/2001 .

حيث اهتمت الباحثة من خلال هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على النواحي الفنية والعملية لمهنة المراجع الخارجي في الجزائر وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن عمل المراجع الخارجي يعتبر عمل مهم وضروري ،حيث يعطي الصفة القانونية للعمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها المؤسسة ،كما تسمح هذه العملية للمساهمين بالتحقق من صحة المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة وأن المراجعة القانونية هي عملية إجبارية .

- دراسة مناد عبد القادر، دور محافظ الحسابات في تحليل القوائم المالية وأثر ذلك على جودة الخدمات دراسة حالة في مكتب محافظ الحسابات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، سنة(2022–2023).

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تحليل القوائم المالية وكيف يؤثر ذلك على جودة الخدمات وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

– إن تحليل القوائم المالية يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية، وإن جودة القوائم المالية ترتكز على درجة اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي للأخطاء والمخالفات التي توجد بها وتقرير عنها.

- بولحبال، أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2018/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى مساهمة محافظ الحسابات في اتخاذ القرارات الرشيدة بأقل وقت وجهد وتكلفة وبأعلى جودة.

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج التزام محافظ الحسابات بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وقواعد السلوك المهني على استخدام المعاينة الإحصائية بطريقة سليمة، تساهم أساليب المراجعة التحليلية في التعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة ومعرفة مواطن الضعف والقوة التي على أساسها يقوم محافظ الحسابات بأداء اختبارات أكثر تفصيلا في فحص العمليات والحسابات لمساعدة محافظ الحسابات في التخطيط.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي

# لمحافظ الحسابات

**تمهيـــــــــــــد:**

إن وصـــول مهنة محافظ الحســـابات إلى ماهي عليه الآن، كان نتيجة تطورات ومراحل تاريخية مرة بها الجزائر بعدة عقبات متتالية، من بداية خروج المســـتعمر إلى الأزمات الدولية المتعلقة بالمحروقات خاصــة نفط إلى الإصــلاحات الهيكلية لمؤسـسـات العمومية الاقتصادية.

لقد سـاهم تعديل المراسـيم التنفيذية والقوانين من إعطاء صـورة واضـحة لهذه المهنة وممارســـها، خاصـــة في القانون 10-01 المؤرخ في 16رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، سـنتناول في هذا الفصـل من خلال اعتمادنا بالخصـوص على هذا القانون ، من خلال تقديم لمحة تاريخية عن تطور هذه المهنة ، ثم تعريف بمحافظ الحســابات ، وخصــائص محافظ الحســابات، والمعايير المتعلقة بمهنة محافظ الحســابات ،كما ســنطرق إلى مهمة ومهام محافظ الحسابات والتي تتمثل في: إلتزمات محافظ الحسابات و مسؤولية محافظ الحســـابات ومهام محافظ الحســـابات وفي الأخير تقارير التي يقوم بإعدادها محافظ الحسابات ، وكل هذا الفصل من خلال مبحثين أساسين كالتالي :

المبحث الأول: تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر.

المبحث الثاني: مهمة محافظ الحسابات.

## المبحث الأول: تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

في هذا المبحث سنتطرق إلى لمحة تاريخية عن تطور مهنة محافظ الحسابات وتعريف محافظ الحسابات وكيفية تعيينه، والخصائص وأخلاقيات مهنة محافظ الحسابات وفي الأخير المعايير المتعلقة بهذه المهنة.

### المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور مهنة محافظ الحسابات

مرت مهنة محافظ الحسابات في الجزائر بعدة مراحل والتي تنوعه فيها طرق وأساليب ممارسة وسياسة هذه المهنة ومختلف إصدارات التشريعات والقوانين التي تنظم هذه المهنة ومن أبرز هذه الفترات هي:

**أولا: الفترة من 1962 إلى غاية 1969** : كان التدقيق الخارجي يتم من طرف وزارة المالية للوقوف على صحة الحسابات واستمدت إطارها التشريعي من اتفاقيات ايفيان والقوانين الفرنسية، تميزت هذه المرحلة بفراغ كبير وضعف في المهنة نظرا للتخطيط المركزي والتبعية للقوانين ونقص التنظيم والكفاءات .(1)

**ثانيا: الفترة من 1969 الى غاية 1984** : بدأ تنظيم مهنة التدقيق بالجزائر سنة 1969، حسب ما أشار إليه الأمر 9/ 107 المؤرخ في 31/12/1969 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 في مادته 38 إلى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية من أجل تأمين حق الدولة فيها ، كما حدد المرسوم 70 / 173 المؤرخ في 16/11/1973 مهام وواجبات مدقق الحسابات واعتبر هذا الأخير كمراقب دائم لتسيير المؤسسات العمومية.

مع صدور دستور 1976 والذي إنبثق عنه إعادة تنظيم مهنة التدقيق وأقر بإنشاء مجلس المحاسبة بصدور قانون80/05 المؤرخ في 01/03/1980 وفي مادته رقم 05 نص على أن : مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية

(1)أمال يخلف، المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2002ص106

والمحاسبة (1)، أين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها ، هذا القانون أدى إلى إلغاء المادة 39 من قانون المالية 1970 وإصدار قوانين خاصة ولكنه لم يلغ صراحة أحكام النصوص القانونية المختلفة ، وتبين في الأخير أن هذا القانون يعيش فراغا قانوني شبه تام إلى غاية 1984 بصدور قانون المالية الذي جاء ليعيد تكييف مهنة التدقيق(2).

**ثالثا : الفترة من 1988 الى غاية 1991** : ما يميز هذه الفترة عن الفترات الماضية هو الإصلاحات التي جعلت الجزائر تعيد إعادة نظر في تطوير هياكل مؤسساتها خاصة المؤسسات الاقتصادية العمومية ، وهذا بعد ما شهدته دولة من أزمات إقتصادية والتي كانت أكبر أزمة تعرضت لها بسبب تدهور سوق قطاع المحروقات والتي عرفت بأزمة النفط العالمية، مما جعل الجزائر تدرك بأن الإعتماد الكلي على هذا القطاع يشكل خطورة على الاقتصاد الوطني(3) .

**رابعا: الفترة من 2010 إلى غاية 2014**: سنة 2010 جاء قانون 10-01 المؤرخ في: 29 يونيو 2010 لتنظيم المهنة وليلغي القانون الأول 91-08 وبعد هذا القانون أدخلت تعديلات جديدة حيث صدرت مراسيم عديدة أهمها مرسوم 11-30 الذي يحدد شروط وكيفيات اعتماد المهنة وكذا المرسوم 11-32 الذي يتعلق بتعيين محافظ الحسابات والقرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 الذي يحدد محتوى تقارير محافظ الحسابات والقرار المؤرخ في 12 جانفي 2014 الذي يحدد كيفيات تسليم التقارير.

---

(1) –ا –إبراهيم منانة، دور محافظ الحسابات في تعزيز الموثوق ية في قوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة الوادي، سنة 2015، ص11، ص 12

(2) – الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون 01/10، العدد42. المادة 7، 22ص.

(3)مر محي الدين محمود، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير تخصص المالية والمحاسبة، جامعة المدية ص112008

**المطلب الثاني: تعريف محافظ الحسابات وكيفية تعيينه**

**أولا: تعريف محافظ الحسابات:**

يمكن تعريف محافظ الحســـابات في الجزائر حســـب القانون التجاري الجزائري وحسب القانون 10-01 الذي ينظم مهنة محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد، ومن خلال القانون التجاري على النحو التالي:

حســـب المادة 29 من قانون 10- 01 المؤرخ في 29 جوان 2010 فإن محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية و بإسمه الخاص وتحت مسؤولية مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات و إنتظامها ومدى مطابقتها للأحكام والتشريعات المعمول بها ، ويعرف أيضا محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكررة من القانون التجاري بالجزائر على أنه(1): "الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة بإستثناء أي تدخل في التعمير، في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية الشـــركة وفي مراقبة إنتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدفق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على النظام الجود والموازنة وصحة ذلك" ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن أن نستخلص أن محافظ الحسابات هو شخص يقوم بعمله بشكل مهني لإبداء رأيه بشكل فني محايد وهذا بمراجعة وفحص كشوفات المؤسسات ويقدمها لمن يهمه الأمر تحت مسؤوليته طبقا للأحكام القانونية المعمول بها.

**ثانيا: كيفية تعيين محافظ الحسابات:**

لقد أوضح المشرع الجزائري شروط وكيفيات تعين محافظ الحسابات في الشركات والهيئات المنصوص عليها قانونا، وبما أننا تطرقنا للشروط وقمنا بالتعرف عليها ففي هذا المطلب سنقوم بالتعرف على كيفية تعيين المحافظ كما يلي:

(1)أمال يخلف، مرجع سابق،ص 78

**الفرع الأول: بالنسبة للشخص الطبيعي:**

يتم تعيين أول محافظ أو مراقب حسابات للشركة عند تأسيسها، بواسطة الجمعية التأسيسية، ويتولى مهمته لحين إنعقاد أول جمعية عامة.

و يباشـــر المحافظ الذي تعينه الجمعية العامة مهمته من تاريخ تعيينه أي تاريخ انعقاد الجمعية التالية.

كما تتولى الجمعية العامة تقدير أتعاب المحافظ واللجوء إلى تفويض مجلس الإدارة في تحديد هذه الأتعاب دون ذكر حدا أقصى.

أما إذا تخلفت الهيئة العامة عن انتخاب محافظ الحسابات أوان الشخص الذي تم انتخابه اعتذر أو إمتنع عن العمل لأي سبب من الأسباب أو توفي وجب في هذه.(1)

الحالة على المدير أو المديرين أن يقوم بإختيار محافظ حسابات أخر في اقر وقت ممكن و الاصل أنه الا يجوز لمجلس الإدارة تعيين المراقب – المحافظ ــ بل و الا يجوز كذلك تفويضه في هذا التعيين، و الحكمة من ذلك هي أن المراقب منوط بيه مراقبة أعمال المجلس، فلو ســمح لهذا الأخير بتعيينه أو فوض في هذا الأمر لخضــع المحافظ لتأثير أعضاء مجلس الإدارة ولعمل على التستر على أخطائهم حتى يستمر في وظيفته.

مما رأينا سابقا فالمشرع الجزائري حدد مجموعة من الشروط لممارسة مهنة محافظة الحسـابات، و بذلك قد حدد أيضـا كيفيات تعيينه لدى الشـركات و الهيئات المنصـوص عليها قانونا، و لقد حدد في المادة 79 من القانون 98 ـ 89 الخاص بتنظيم المهن الثالث كيفية ذلك فلقد اشـترط في نص المادة أن يتم إختيار محافظ الحسـابات من بين المهنيين المعتمدين و المسجلين في جدول الغرفة الوطنية و كما ذكرنا سابقا فالأشخاص المكلفون باختيارهم الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات ، و تحدد عهدة محافظ الحسابات

(1)محمد فريد العريني، الشركات التجارية، د ط، دار الجامعة الجديدة، الزاريطة 7886 ، ص 697 .ا

بثالث سـنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كما ان لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسـابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثالث (3سنوات) المادة 72 .

إذا و لم يتم تعين الجمعية العامة المراجعين أو في حالة مانع أو رفض واحد من المراجعين يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بمو جب أمر رئاسي للمحكمة التابعة لمقر الشركة بناءا على طلب كل من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة(1)

ويعتبر جميع محافظي الحســـابات الذين كانوا معتمدين في ظل القانون الملغى معتمدين تلقائيا عند تاريخ نشر القانون 91 . 08 طبقا لنص المادة 07 من هذا القانون .(2)

**المطلب الثالث: خصائص محافظ الحسابات**

**أولا –الإستقلالية والموضوعية**

يمكن تصور المراجع في المؤسسة في مكانة الحكم في مقابلة رياضية، فليس على الحاكم حساب الأهداف أو النقاط ولا المشاركة في المقابلة، فمهمته هو فقط ضمان تحكيم عادل للعبة.

وبالتالي على محافظ الحسابات أن يمتنع من التدقيق في المؤسسات التي يرى فيها مصلحة بأي شكل من الأشكال أو وجود صلة قرابة أو غيرها.

**ثانيا–الكفاءة المهنية:**

مراجعة الحسـابات تسـتدعي من محافظ الحسـابات تنفيذ المهمة بكل إهتمام ودقة، بهدف إنشاء أساس متين للإصدار الحكم و القرار النهائي للمراجعة، وحتى يتمكن المراجع من ممارسة مهنته لابد أن يتوفر على: شهادات يعرضها القانون لتبرير كفاءاته.(3)

---

[1]لقليطي الأخضر، المرجع السابق، ص101

[2]نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، ط 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 7882 ، ص 667 . 666.

[3] –الجريدة الرسمية، مرجع سابق، العدد ، 42ص11

التســـجيل في جدول المنظمة الوطنية خبراء المحاســـبة ومحافظي الحســـابات والمحامين المعتمدين.

وأمام هذه الشـــروط المهنية، على المراجع أن يختار المهام التي هو قادر على تحملها علميا وعمليا، معنى آخره لمحافظ الحسابات له أحق أرفض الوكالة LeMandat لتنفيذ مهمة مراجعة في مؤسسات ليست بمستواه المهني. ونشير إلى أن إحدى العناصر التي تضـــمن الكفاءة في تحقيق مهام المراجعة هي وجود تنســـيق بين المراجعين ضـــمن مجموعة أو شـركة خاصـــة بمحافظي الحسـابات، حيث تتعدد وتتنوع الكفاءات بالسـيطرة والتحكم أكثر في عمليات التدقيق والفحص، شـــرط أن يعاد النظر باســـتمرار في طريقة العمل والتنظيم المعمول به. (1)

**ثالثا- سر المهنة:**

إن الاحتفاظ حسـب الاختصـاص اتم ما يسـمح بسـير المهنة يعتبر ميزة أسـاسـية للتعامل مع المؤسسات أو العميل، فمن المعلوم أن محافظ الحسابات يطلع ويكشف على جميع المعلومات التي يراها ضـــرورية للمراجعة، الشـــيء الذي يؤدي إلى التعرف على معطيات ومعلومات سـرية خاصـــة بالمؤســـســـة، غير أنه ليس على محافظ الحســـابات اسـتغلال تلك المعلومات لصـالحه أو لصـالح غيره، فهو ملزم بالكتمان والمحافظة عليها، إلا إذا ألزمه القانون إفشاء سر.

**رابعاً - العلاقة مع زملاء المهنة**

إن على محافظ الحســـابات في المؤســـســـة المحافظة على العلاقات الحســـنة مع زملائه في المهنة، فذلك جد عندما يعوض أو يتم تعويضـــه محافظ حســـابات آخر في المؤسسة ( نقل المعلومات )، كما أنه قد يحتاج إلى مساعدات من مكاتب أخرى من نفس المهنة.

---

(1) الجريدة الرسمية، مرجع سابق، العدد 42، ص14.

و بناءا على ذلك، فتصـرف محافظ الحسـابات مع الآخرين من نفس المهنة يكون كما يريد أن يتصرف الآخرين معه بالصراحة والصدق و الإعتبار والاحترام.

**المطلب الرابع: المعايير المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات**

سـوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى معايير المتعارف عليها المتعلقة بمهنة محافظ الحسـابات فمنها ما يعتبر عاما ومنها ما يتعلق بالعمل الميداني وكذا معايير إبداء رأيه في شكل تقارير.

**أولا –المعايير العامة**

أ. معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية بحكم المهام المسـلطة على محافظ الحسابات إبان عملية المراجعة، الأجدر على هذا الأخير أن يكون في مستوى هذه المهمة سواء من ناحية التأهيل العلمي أو المؤهلات العملية والكفاءة المهنية المطلوبة للإيفاء التام والكفاءة هذه المهمة، فحسب النصـوص الجزائرية المنظمة لهذه المهنة تشترط الراغب في الحصول على الإعتماد كمراجع للحسابات الشروط التالية:

- ❖ أن يكون حاصلا على شهادة الليسانس في المالية أو في العلوم التجارية تخصص محاسبة أو مالية أو في فروع أخرى زائد شهادة ميدانية في المحاسبة.
- ❖ أن يكون قد حصـل التربص كثير محاسـب لدى مكتب الحرة المحاسـبية أو لديه سنوات خبرة فعلية فيميدان التخصص.(1)

وفي الأخير نشـير إلى أن هذه الشـروط قد لا تكون كافية للحكم على المراجع بالكفاءة المهنية المطلوبة، لذلك ينبغي أن تنظم ملتقيات دورية وندوات وتربصـات ميدانية يستطيع المراجع من خلالها تنمية قدراته الفكرية والعلمية والميدانية على حد سواء، وتمكنه من الإيفاء متطلبات معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية.

---

(1) –سرايا محمد السيد، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 69 ،ص 68.

ب. معيار الاستقلالية يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية الموجه لها للحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في إتخاذ قرارات مستقبلية، إذ أن تحديد مدى الإعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس استقلالية المراجع، لذا ينبغي توفر النقاط التالية :(1)

* عدم وجود مصالح مادية للمراجع في المؤسسة التي يقوم بمراجعتها و ألا تكون لأحد أقاربه مصالح من نفس النوع، لأن وجود ذلك قد يؤثر على إستقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية.
* استقلال المراجع في إعداد برنامج المراجعة وخطوات العمل وحجم العمل من خلال المفردات الواجب فحصها وكذا الأجزاء المراد مراجعتها من نظام المعلومات المحاسبية ككل.
* إستقلال المراجع في مجال فحص جميع المستندات والبيانات والسجلات والوثائق و إختيار حجم العينة المراد فحصها من مجموع المفردات.
* الاستقلالية في إعداد وكتابة التقرير الواضح لعملية الفحص والتحقق من عناصر نظام المعلومات المحاسبية مع إظهار كافة الحقائق التي تم اكتشافها إبان عملية الفحص وإعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية.
* معيار بذل العناية المهنية اللازمة يعني أن يقوم المراجع ببدل العناية المهنية والجهود الممكنة والمناسبة من بداية عملية المراجعة إلى غاية الانتهاء منها.

يمكن تحديد الشروط عامة يجب توافرها في المراجع بغية الوصول إلى العناية المهنية المطلوبة وهي:

- محاولة الحصول على أنواع المعرفة المتاحة بغية التنبؤ بالأخطاء غير المنتظرة.

(1) –مرجع سابق ، ص 74.

- الأخذ بعين الاعتبار الظروف الغير العادية في برنامج المراجعة من أجل الحذر عند فحص العناصر المرتبطة بها.
- التقييم العميق لنظام الرقابة الداخلية بغية تحديد مواطن القوة والضعف الذي قد يستغل الحدوث تلاعبات وغش ولا يمنع حدوث أخطاء.
- العمل على إزالة الشكوك أو الاستفسارات المتعلقة بالمفردات ذات الأهمية النسبية في إبداء الرأي و العمل باستمرار من أجل تطوير مجال سيرته المهنية".(1)

في نهاية المعايير العامة تشـير إلى أن معيار الاسـتقلال مع معيار بذل العناية المهنية وتوافر التأهيل العلمي والعملي تعتبر من أهم معايير المراجعة المتعارف عليها، حيث أن أي خلل في هذه المعايير الثلاثة سيؤثر على المعايير الأخرى للمراجعة.

**ثانيا: معايير العمل الميداني**

إن الصنف الثاني من معايير التدقيق المتعارف عليها ( GAAS ) يعرف بمعايير العمل الميداني" و "معايير الأداء المهني"، كونها ترتبط بتنفيذ عملية التدقيق وكما هو موضـح في الشـكل السـابق يمكن تناول خطوات تنفيذ تلك العملية في النقاط التالية التخطيط والإشـراف: بناء على المعيار الرابع من معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS ) (2) والذي يعتبر أول معيار في معايير العمل الميداني، فإنه يتعين على مدقق الحسابات وضع خطة أو يعرف ب"برنامج التدقيق"، مع ضرورة الإشراف المناسب على تنفيذ هذا البرنامج وهذا لضـمان سـير الحسـن لتنفيذ مهمة التدقيق، مع مراعاة أنت يتصف ذلك البرنامج بالمرونة، الفهم الكافي للرقابة الداخلية يجب على مدقق الحسابات

(1). الجريدة الرسمية، العدد ،42مرجع سبق ذكره، المادة 8،ص 37 .

(2) –بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سنة ،2014 ص 46

وفقا للمعيار الثاني من معايير العمل الميداني أن يقوم بدراســـة النظام المطبق داخل المؤسسة محل التدقيق أو ما يعرف بنظام الرقابة الداخلية، وتقييم هذا النظام يتطلب معرفة الإجراءات والأساليب الموضوعة والتأكد من تطبيقها الفعلي داخل المؤسسة.(1)

من جمع أدلة التدقيق الكافية يحتاج مدقق الحســـابات في تنفيذ مهمة التدقيق إلى جمع الأدلة والإثباتات التي تمثل الأساس الذي يبني مدقق الحسابات رأيه عليها، لذا فقد أكد المعيار الأخير من معايير العمل الميداني على ضــرورة الحصــول على أدلة وقرائن جديرة بالثقة عن طريق المعاينة الملاحقة، التحريات المصـــادقات وغيرها، ويجب على مدقق الحسابات تقييم تلك الأدلة على أساس خبرته وتقديره المهني.

تبرز أهمية معايير العمل الميداني في اهتمامها بالخطوات العريضــة التي ، شـأنها أن تحقق أهداف عملية التدقيق، إذ جعلت أول خطوة في تنفيذ عملية التدقيق هي وضـــع برنامج لتنفيذ عملية التدقيق بالتركيز على عنصـــر الوقت والذي يعتبر المحدد الرئيســـي لعملية التدقيق والذي يحتم على مدقق الحسابات فهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق لكي يتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف فيه، و الذي من شأنه أن يساعده على ضبط برنامج التدقيق من حيث توسيع أو تضييق إجراءات التدقيق أو الإعتماد على عمل المدققين الضـروري أن يجمع مدقق الحسابات أدلة ملائمة وكافية تكون مقنعة لإبداء رأي فني الداخليين، وفي الأخير منو محايد حول صحة القوائم المالية.

**ثالثا: معايير إبداء الرأي:**

وتتمثل فيما يلي:

يجب أن يحدد التقرير إذا كانت القوائم المالية تتفق مع المبادئ المحاســـبية المتعارف عليها عموما.

(1)سرايا محمد السيد، مرجع سابق ص،43

- مبدأ القيد المزدوج، مبدأ ثبات الطرق المحاســـبية قابلية المقارنة، قابلية القياس. يجب أن يذكر التقرير حالات عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسـبية المتعارف عليها بين الفترة الحالية و السابقة لها:
  - التنويع في طرق حساب الإهتلاك.
  - المزيج المختلط المبادئ المحاسبية عدم الثبات على استقلالية الدورة المحاسبية .
  - مخصصات مؤونة الاحتياط.

ما لم يذكر عكس ذلك في تقرير التدقيق بعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافيا:

- التصريح بوجود حالات الغش أو الأخطاء.
- هناك أنواع التقارير (متحفظ سلبي، امتناع).

ما لم يكن أحد هؤلاء فإن التقرير إيجابي يجب أن يحتوي التقرير بتعبير متفق عليه على رأيه الإجمالي عن القوائم المالية، أو على بعض العناصـــر التي أثرت على عدم إبداء الرأي:

- عندما لا يمكن التعبير عن الرأي الإجمالي للقوائم، يجب أن يذكر بالتقرير أسباب ذلك.

**المبحث الثاني: مهمة محافظ الحسابات**

في هذا المبحث سنتطرق الى تسليط ضوء على مهمة محافظ الحسابات التي تتمثل في المطلب الأول على حقوق وواجبات محافظ الحسابات والتي هي عبارة عن التزاماته، و في المطلب الثاني إبراز المسؤوليات التي على عاتقه بأشكالها الثلاثة (المدنية،التأدبية ، الجزائية ) و في المطلب الأخير سوف نقدم التقارير التي يقوم بها في إطار ممارسة المهنة(1).

**المطلب الأول: إلتزامات محافظ الحسابات**

يترتب على كل محافظ حسابات مجموعة من الحقوق والواجبات والتي هي عبارة عن إلتزامات، وهذا لممارسة المهنة وفق ما يقتضيه القانون الخاص بالمهنة ( 10-01) والذي حددها كتالي :(2)

**أولا : حقوق محافظ الحسابات :**

- يمكن لمحافظ الحسابات الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والمراسلات، محاضر جلسات مجلس الإدارة، وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للمؤسسة.

يمكن لمحافظ الحسابات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر الشركة على المعلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها يحق لمحافظ الحسابات، طلب الكشف المحاسبي الخاص بالمؤسسة، وهذا الأخير يعد حسب مخطط حصيلة الوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون.

له الحق في الحضور في الجمعيات العامة كلما تستدي للتداول على أساس تقريره، ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته.

---

(1) -بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

(2)مثقال حمود القرالة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، للحصول على شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، سنة ،2011 ص 29.

له الحق في الإستقالة دون التخلص من التزاماته القانونية ويجب أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاث أشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.

**ثانيا: واجبات محافظ الحسابات :**

يجب على محافظ الحسابات أن يمارس مهامه وفق المعايير والقوانين التي تخضع لها المهنة إيداع تقريره في الأجل المحدد الحفاظ على السر المهني العمل بصرامة تامة وإستقلالية ونزاهة و إحترافية.(1)

يتقاضى محافظ الحسابات كل ما يؤثر أو يلطخ سمعة المهنة بالنسبة للسر المهني في بعض الحالات ليس على محافظ الحسابات تكتم والواجب عليه الإدلاء عنه في الحالات التالية :(2)

بعد فتح بحث أو تحقيق قضائيين، بمقتضى واجب إطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة بناء على إرادة موكليهم، عندما يتم استدعاؤهم للشهادة أمام لجنة الإنضباط والتحكيم.

**المطلب الثاني: مسؤولية محافظ الحسابات**

أن الإخلال بالواجبات والإلتزامات القانونية وتقصير في إنجاز المهام وعدم إحترام قواعد سلوك و الأخلاق المتعلقة بالمهنة، يتحمل محافظ الحسابات على حسب فعله ثلاث أشكال من المسؤولية:

المسؤولية المدنية.

المسؤولية التأدبية.

المسؤولية الجزائية.

---

(1) –إبراهيم منانة ، مرجع سابق، ص 70، ص71.

(2)داح عبد الباسط، أ.د. مسعيدي يحي. مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر العدد 10الجزء 2017 ،03

**أولا: المسؤولية المدنية:**

بموجب المادة ( 715 مكرر 14 ) المرسوم التشريعي رقم (93-08) من القانون التجاري والمادة (45) من القانون رقم 91- 08 المتعلق بالمهن الثلاث : محافظو الحسابات يعدون مسؤولون اتجاه الشركة موضوع المراقبة أو الهيئة عن الأخطاء التي يرتكبونها أثناء تأدية مهامهم ، ويتحملون بالتضامن سواء اتجاه الشركة أو الهيئة أو اتجاه الغير الأضرار الناجمة عن مخالفة أحكام القانون ولا يكونون مسؤولين مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين حسب الحالة ، إلا إذا لم يكشفوا عنها في تقريرهم للجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية رغم إطلاعهم عليها.(1)

**ثانيا: المسؤولية التأدبية:**

حسب ما نصت عليه المادة 63 من القانون 10-1 المتعلق بالمهن ثلاث على أنه : يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم ، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم .(2)

تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها، وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها، في الإنذار ، التوبيخ ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر ، الشطب من الجدول .

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها، تحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم(3)

(1) -الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ،42مرجع سابق، ص 7

(2) -الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ،42مرجع سابق، ص 8

(3) -الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ،42مرجع سابق، ص 8

**ثالثا: المسؤولية الجزائية**

كما قد يساءل محافظ الحسابات عن الأفعال المخالفة للقانون التي يرتكبها أثناء أو بمناسبة القيام بالمهام المنوطة به، وقد تتخذ هذه المسؤولية صورتان:

1- **محافظ الحسابات فاعل أصلي:** إذ يعاقب عن كل الجرائم التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه كتلك المتعلقة بحالة عدم الملائمة والتي أوردها المشـرع الجزائري في المادة 715 مكرر 06 من القانون التجاري، وكذلك الجرائم المتعلقة بممارسـة المهنة بصـفة غير شـرعية. وبما أن محافظ الحسابات شأنه شأن باقي أفراد المجتمع فهو مجبر على إحترام القوانين، لذلك يكون معرض إلى المتابعة الجزائية عن كل فعل مجرم من طرف القانون، وفي هذه الحالة تطبق عليه الأحكام العامة في قانون العقوبات.(1)

2- **محافظ الحسـابات بصـفته شـريك:** ويمكن لمحافظ الحسـابات أن يتابع جزائياً بصـفته شـريك وفقاً للأحكام العامة المنظمة للاشـتراك، إذ يكفي لمحافظ الحسـابات أن يقدم يد العون للفاعل الأصـلي وهذا بتسـهيل له اقتناء بعض الوسـائل لاسـتعمالها في الجريمة الأصلية حتى ولو كانت هذه الوسائل ليست ذات طبيعة جرمية، إلا أنه قد ثارت مسألة تتعلق بالعامل المعنوي للاشـتراك وكذلك الجانب المادي له بالنسـبة لمحافظ الحسـابات، فقد رأى بعض الفقه أنه لا يمكن لمحافظ الحسـابات أن يسـأل جزائيا عن فعل الاشـتراك إلا إذا كان عالماً وقت ارتكاب الجريمة أنه يمد بيد العون للفاعل الأصـلي في الجريمة، لذلك فإن تقاعس محافظ الحسـابات عن تقديم تقريره حتى يسـهل على المسـير فعل الاختلاس يعد بمثابة اشتراك موضوعي مما يستوجب مسائلة محافظ الحسابات بصفته شريكاً في فعل الاحتيال.

(1) –الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ، 42 مرجع سابق، ص 8

**المطلب الثالث: مهام محافظ الحسابات**

وفق ما جاء في القانون 10-01 في مادتين (23) و (24) فإن محافظ الحسابات ملزم بالمهام تالية ([1]):

يشـهد بأن الحسـابات السـنوية منتظمة وصـحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر.

بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات و الهيئات :

يفحص صـحة الحسـابات السـنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسـيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص :

يبدي رأيه في شـكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصـادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير :

يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسـسـات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسـيرين للشـركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة :

يعلم المسـيرين و الجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة ، بكل نقص قد يكتشـفه أو اطلع عليه ، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة .

عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة ، يصادق محافظ الحسابات أيضـا على صـحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصـورتها الصـحيحة وذلك على أسـاس الوثائق المحاسـبية وتقرير محافظي الحسـابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

[1] - مولود ديدان، مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، (ط2014 مصصحة ومحينة، دار بلقيس للنشر، ص11-12.

كما يترتب عن مهنة محافظ الحسابات إعداد([1]) :

تقرير المصـادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصـحة الوثائق السـنوية وصـورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر :

تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء .

تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات :

تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

تقرير خاص حول تطور نتيجة السـنوات الخمس الأخيرة حسـب السـهم أو الحصـة الاجتماعية .

تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية .

تقرير خاص في حالة ملاحظة تمهيدي محتمل على استمرار الاستغلال .

**المطلب الرابع : تقارير محافظ الحسابات**

**أولا : معايير تقرير محافظ الحسابات**

من خلال المرسوم التنفيذي -11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011، والذي نص في مادته الثانية على المعايير الخمسة عشر دون التطرق إلى محتوياتها وهي كالتالي :

1 – معيار تقرير عن الرأي حول القوائم المالية.

2 – معيار التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة.

3 – معيار التقرير حول الاتفاقيات المنظمة.

4 – معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمس أو عشر تعويضات.

3 – معيار التقرير الامتيازات الممنوحة للمستخدمين.

[1] - مولود ديدان ، مرجع سابق، ص12.

6 – معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الإجتماعية.

7 – معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية.

8 – معيار التقرير إستمرارية الإستغلال.

9 – معيار التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان.

10– معيار التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال.

11– معيار تقرير المتعلق بعملية تخفيض رأس المال.

12– معيار تقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.

13– معيار التقرير بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم.

14– معيار التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.

15– معيار التقرير المتعلق بالفروع و المساهمات والشركات المراقبة .

**ثانيا: محتوى تقارير محافظ الحسابات**

لقد حدد القرار المؤرخ في 15 شـــعبان عام 1434 الموافق 24 يونيو 2013 في الجريدة الرســـمية المؤرخة في 30 أفريل 2014 من العدد 24، محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، والتي يمكن إستخلاصها فيما يلي :(1)

**1– معيار تقرير عن الرأي حول القوائم المالية:**

يقوم محافظ الحســـابات بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي(2)، يبين فيه أداء مهمته، يتم إرســـال هذا التقرير إلى الجمعية العامة العادية، يجب أن ينتهي هذا التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات بالمصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على إنتظامية وصحة القوائم المالية وكذا صورتها الصحيحة، أو عند الإقتضاء، رفض المصادقة المبرر كما ينبغي. يعبر محافظ الحســـابات من خلال رأيه، على أنه أدى مهمة الرقابة المســـندة

(1) –الجريدة الرسمية، مرجع سابق، العدد ،ص 42 ص13 .

(2) – –أمال يخلف، مرجع سابق، ص114.

إليه طبقا لمعايير المهنة وعلى أنه تحصـل على ضـمان كافي بأن الحسـابات السـنوية لا تتضمن اختلالات معتبرة من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية.

يجب أن يتضـمن التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسـابات حول الحسـابات الفردية اسم وعنوان محافظ الحسابات و رقم إعتماده و رقم التسجيل في الجدول.

عنوان يشـير إلى أن الأمر يتعلق بتقرير محافظ الحسـابات لكيان محدد بوضـوح وأنه يخص سـنة مالية مقفلة بتاريخ اقفال دقيق يتمحور هذا التقرير حول جزئين: الأول التقرير العام للتعبير عن الرأي والثاني المراجعات والمعلومات الخاصة.(1)

**الجزء الأول : التقرير العام للتعبير عن الرأي:**

مقدمة في مقدمة التقرير، يقوم محافظ الحسابات بـ :

- التذكير بطريقة وتاريخ تعيينه.
- التعريف بالشركة المعني.
- ذكر تاريخ إقفال السنة المالية المعنية.
- الإشارة إلى أن القوائم المالية قد تم وقفها من طرف الجهاز المؤهل في الكيان.
- التذكير بمسؤولية المسيرين الاجتماعيين عند إعداد القوائم المالية.
- تحديد إذا تم إرفاق التقرير بالميزانية وجدول حسـابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رأس المال وكذا الملحق عند الاقتضاء.

1- **الرأي حول القوائم المالية:** يقوم محافظ الحسـابات ضـمن هذا القسـم بالإشـارة إلى أهداف وطبيعة مهمة، المراقبة مع توضـيح أن الأشـغال التي أنجزها قد تمت طبقا لمعيار المهنة وأنها تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية.(2)

---

[1] –عديلة لموسخ، دور محافظ الحسابات في ظل القوانين الجديدة المتعلقة بمحافظة الحسابات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، في علوم التسيير، جامعة الوادي، سنة ، 2014ص،

[2] سرايا محمد السيد، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ،2007ص 69 ،ص70.

2- **رأي حول الحسابات السنوية** : الذي يمكن أن يكون حسب الحالة:

- **رأي بالقبول:** يتم التعبير عن الرأي بالقبول من خلال مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية بأنها منتظمة وصادقة في جوانبها المعتبرة، وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها.
- **رأي بتحفظ أو بتحفظات:** يتم التعبير عن الرأي بتحفظ أو تحفظات من خلال مصادقة محافظ الحسابات بتحفظ على القوائم المالية بأنها منتظمة وصادقة في جميع جوانها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية سارية المفعول.
- **رأي بالرفض:** يتم التعبير عن الرأي بالرفض من خلال رفض مبرر بوضوح من طرف محافظ الحسابات، المصادقة على القوائم المالية وأنه لم يتم إعدادها في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية سارية المفعول.(1)

**3- فقرة الملاحظات:**

يتضمن التقرير العام للتعبير عن الرأي في فقرة منفصلة، يتم إدراجها بعد التعبير عن الرأي، ملاحظات تهدف إلى لفت انتباه القارئ لنقطة أو لعدة نقاط تتعلق بالحسابات السنوية دون التشكيك في الرأي المعبر عنه انه، في حالة وجود شكوك معتبرة مبينة بشكل وجيه في الملحق بحيث يرتبط حلها بأحداث مستقبلية من شأنها التأثير على الحسابات السنوية، يلتزم محافظ الحسابات بإبداء الملاحظات الضرورية.

**الجزء الثاني: المراجعات والمعلومات الخاصة**

يتمحور هذا الجزء المعنون بالمراجعات والمعلومات الخاصة حول الفقرات الثلاثة المنفصلة.

- الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة.
- المخالفات والشكوك التي تؤثر على الحسابات السنوية.

(1)داح عبد الباسط، أ.د. مسعيدي يحي. مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الواد الجزائر العدد 10الجزء 2

- المعلومات التي يموجب القانون على محافظ الحسابات الإشارة إليها.

1-**معيار التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة:** يتم إعداد تقرير التعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة، وفق المبادئ الأساسية وكيفيات تطبيقها المنصوص عليها في المعيار المتعلق بتقرير المصادقة على الحسابات الفردية. (1)

لا يختلف تقرير التعبير عن الرأي على الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة، عن التقرير العام، في جزئه الأول، إلا في المصطلحات المستعملة في التعريف الحسابات الخاضعة لدراسة محافظ الحسابات، يكون التقرير العام حول الحسابات الفردية والتقرير حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة اللذان يستجيبان إلى التزامين مختلفين موضوع تقريرين منفصلين بغية تسهيل نشر المعلومات.

2-**معيار التقرير حول الاتفاقيات المنظمة:** يتعين على محافظ الحسابات تذكير المسيرين الاجتماعيين لاسيما أثناء إعداد رسالة مهمته، بطبيعة المعلومات التي يتعين عليهم تقديمها له حول الاتفاقيات المنظمة، قصد السماح له بإعداد تقريره الخاص، حسب مفهوم أحكام المادة 628 من القانون التجاري. ويحقق من تطابق هذه المعلومات مع الوثائق الأساسية التي استخرجت منها. تعد اتفاقيات منظمة كل الاتفاقيات، عدا تلك المتعلقة بالعمليات الجارية، والمبرمة في ظروف عادية على نحو مباشر أو غير مباشر أو عن طريق وسيط، بين الشركة والأشخاص المعنيين التاليين:

– رئيس مجلس إدارة الشركة – الرئيس المدير العام للشركة – أحد متصرفيها –عضو من أعضاء المكتب المسير أو من مجلس المراقبة – ممثلون عن الأشخاص المعنويين

(1) –أمال يخلف، مرجع سابق، ص107

المتصرفين – الأشخاص المعنويون المتصرفون – المسيرون والمسيرون المتضامنون– المساهمون أو الشركاء الحاملون لمساهمة معتبرة (1).

**3–معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمس أو عشر تعويضات:** يعتبر إعداد كشف مفصل عن التعويضات المدفوعة لخمس أو عشر أشخاص الأعلى أجرا الذي يتم تسليمه إلى محافظ الحسابات من مسؤولية الجهاز المسير للكيان يتضمن هذا الكشف:

التعويضات الخام التي تشمل كل الإمتيازات والتعويضات المحصلة مهما كان شكلها وصفتها، بإستثناء المصاريف غير الجزافية التعويضات المدفوعة لأشخاص الأجراء العاملين بطريقة حصرية ودائمة في الكيان المعني والأجراء العاملين بالتوقيت الجزئي والأجراء العاملين في فروع في الخارج.

يتأكد محافظ الحسابات من أن المبلغ المفصل للتعويضات، يتطابق مع المعلومات المتحصل عليها التي دقق فيها مسبقا، ويعد على هذا الأساس التقرير للمصادقة لإثبات التعويضات المنصوص عليها في الأحكام القانونية(2)

**4–معيار التقرير الإمتيازات الممنوحة للمستخدمين:**

يفحص محافظ الحسابات جميع الامتيازات الخاصة والمعتبرة الممنوحة لمستخدمي الكيان المعني، في إطار تنفيذ مهمته المتعلقة بإبداء الرأي حول الحسابات السنوية وتطبيقا للواجبات المهنية، تتمثل الامتيازات الخاصة النقدية أو العينية الممنوحة لمستخدمي الكيان في تلك التي لا تتعلق بالتعويض العادي أو المعتاد للخدمات المقدمة.

يعد الكيان كشفا سنويا اسميا للامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين تتم المصادقة على مبالغها الإجمالية من طرف محافظ الحسابات، استنادا إلى المعلومات

---

(1) رؤوف عبد المنعم ، مبادئ المراجعة بين الفكر و التطبيق ، الفاروق الحديثة للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1987ص440 .

(2)علي السيد قاسم ، مراجعة الحسابات دراسة قانونية مقارنة لدور مراجع الحسابات في شركة المساهمة ، دار الفكر العربي ، 2000ص192 .

المقدمة وتلك المحتمل ارتباطها خلال مهمته، عند بداية مهمة الرقابة على حســـابات الكيان، يحصل محافظ الحسابات من الجهاز المسير للكيان على قائمة المستخدمين الذين اسـتفادوا من الامتيازات الخاصــة المنصــوص عليها أو غير المنصــوص عليها في عقد العمل .(1)

5-**معيار التقرير حول تطور نتيجة الســنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حســب الســهم أو حسب الحصة في الشركة:** يقوم محافظ الحسابات بعرض تطور مختلف مؤشرات النجاعة للكيان التي تعتبر مدققة في تقريره الخاص، نتيجة الواجبات المهنية التي يطبقها بعنوان الدورة المحاسـبية المعتبرة ، يتم إعداد تطور النتيجة على شـكل جدول على مدى الخمس سنوات الأخيرة، يعرض العناصر التالية:

- النتيجة قبل الضريبة.
- الضريبة قبل الأرباح.
- النتيجة الصافية.
- عدد الأسهم أو الحصص الإجتماعية المكونة لرأس المال الاجتماعي.
- النتيجة حسب السهم أو الحصة الاجتماعية.
- مساهمات العمال في النتيجة

**6-معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية:** يتضمن التقرير الخاص لمحافظ الحسابات حول إجراءات الرقابة الداخلية، الذي يتم ارساله إلى الجمعية العامة:

- عنوان التقرير المرسل إليه وتاريخ وأهداف تدخلاته.
- فقرة تتضـمن وصـفا للواجبات المطبقة من أجل إبداء الرأي حول المعلومات الواردة في تقرير الكيان.

(1) أبو الفتوح علي فضالة ، المراجعة العامة ، دار الكتب العلمية للنشر مصر، ، 2006ص.25

- خاتمة على شـــكل ملاحظات أو بدون ملاحظات حول المعلومات الواردة في تقرير الكيان .

7-**معيار التقرير استمرارية الاستغلال** : يقدر محافظ الحسابات عند التخطيط وأداء مهمة المراقبة صحة استعمال الإتفاقية المحاسبية القاعدية حول استمرار الاستغلال لإعداد الحســـابات من طرف المديرية وفق ما تنص عليه أحكام المادة 6 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 وأحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 08 156 المؤرخ في 26 مايو 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي.

يحلل محافظ الحسابات في إطار مهمته بعض الوقائع أو الأحداث المأخوذة بعين الاعتبار جملة أو كل على حدي والتي تشكل مؤشرات تؤدي إلى التساؤل حول إمكانية استمرارية الاستغلال لاسيما:

- مؤشرات ذات طبيعة مالية
- مؤشرات ذات طبيعة عملية:
- مؤشرات أخرى.

يطلع محافظ الحسابات على مستوى المديرية، على الوقائع أو الأحداث التي هي على دراية بها، والتي يمكن أن تتدخل لاحقا في الفترة التي شملها تقييمه، ويمكن أن تؤثر في اســـتمرارية الإســـتغلال، عندما تحدد الوقائع والأحداث التي يمكن أن تؤثر على استمرارية الإستغلال، فإن محافظ الحسابات:

- يدرس خطط عمل المديرية لمواجهة المشاكل الناتجة بهدف متابعة الإستغلال.
- يجمع العناصر الأساسية المقنعة الكافية والملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الاستغلال.
- يحصل على تصريح كتابي من المديرية يتعلق بخطط عملها في المستقبل.

- يتخذ إجراء الإنذار المنصـــوص عليه في أحكام المادة 715 مكرر 11 من القانون التجاري، عندما تؤكد الوقائع والأحداث المحللة من طرف محافظ الحسابات، بناء على حكمه الخاص، شكا بليغا حول استمرارية الاستغلال.

عندما يلاحظ محافظ الحسابات تأخر معتبرا وغير اعتيادي في ضبط الحسابات السنوية، لاســـيما عند تطبيق المادة 676 من القانون التجاري التي تنص على الطلب من الجهة القضائية التي تنص على الطلب من الجهة القضائية، التي تبت بناء على عريضة موعد انعقاد الجمعية العادية والجهاز التداولي المؤهل فإنه يستفسر عن الأسباب التي أدت إلى ذلك .

8-**معيار التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان:** يفحص محافظ الحسابات تحت مسؤليته، احترام الأحكام القانونية وأحكام القانون الأساسي المتعلقة باسهم الضمان التي يجب أن يحوزها أعضاء مجلس الأدارة و أعضاء مجلس المراقبة ويجب أن تمثل هذه الأسهم على الأقل 20% من رأسمال الشركة، وفقا لأحكام المادة 619 من القانون التجاري، كما يشير عند الإقتضاء على المخالفات المكتشفة في أقرب جمعية عامة وجهاز تداولي مؤهل (1)

**9-معيار التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال:**

يتضـــمن تقرير محافظ الحســـابات المقدم للجمعية العامة غير العادية وللجهاز التداولي المؤهل الذي يرخص رفع رأس المال المعلومات التالية:

- التذكير بالنصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة.
- فقرة تتضمن الفحوصات المنجزة ولا سيما حول كيفيات تثبيت سعر الإصدار وحول احترام الحق التفاضل في الاكتتاب.

(1) ادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر، عمان- الأردن ، 2006ص330- ص 331.

- خلاصة تشير إلى ملاحظات أو إلى غياب ملاحظات حول عملية رفع رأس المال لا يصرح محافظ الحسابات بمدى ملائمة عملية رفع رأس المال (1).

**10-معيار تقرير المتعلق بعملية تخفيض رأس المال:** يتضمن تقرير محافظ الحسابات المقدم للجمعية العامة غير العادية وللجهاز التداولي المؤهل الذي يرخص تخفيض رأس المال المعلومات التالية:

- التذكير بالنصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة.
- فقرة حول الفحوصات المنجزة.
- خلاصات تتضمن ملاحظات أو تشير لغياب ملاحظات حول عملية تخفيض رأس المال.
- لا يصرح محافظ الحسابات بمدى ملائمة عملية تخفيض رأس المال

**11-معيار تقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى:** يتضمن التقرير الأول لمحافظ الحسابات المقدم للجمعية العامة غير العادية والجهاز التداولي المؤهل الذي يرخص الإصـــدار المفوض للهيئة المختصة، المعلومات التالية:

- التذكير بالنصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة فقرة تتضمن الفحوصات المنجزة.
- إشارة تبين أن الواجبات قد تمثلت في التحقق من كيفيات تحديد سعر إصدار سندات رأس المال الواجب إصـــدارها، مثلما هي مبينة في التقرير المنجز من طرف الهيئة المختصة.
- استنتاجات مرفقة عند الاقتضاء مرفقة بملاحظات حول كيفيات تحديد سعر إصدار سندات رأس المال الواجب إصدارها.
- الإشارة إلى إستحالة إبداء الرأي حول الشروط النهائية للإصدار وأنه سيتم إصدار تقرير تكميلي عند تحقيق الإصدار.

(1) محمد بوتين، مرجع سابق، ص63.

- يحرر خلاصة حول صدق المعلومات المقدمة بالأرقام المأخوذة من حسابات الشركة والواردة في تقرير الجهاز المختص.
- يقدم ملاحظات، لاسيما في حالة نقص المعلومات في تقرير المختص حول عناصر حساب سعر إصدار سندات رأس المال الواجب إصدارها أو حول مبلغه.
- عند الإنتهاء من العملية يحرر محافظ الحسابات تقريرا تكميليا من خلاله يقدر المعلومات المقدمة في تقرير الجهاز المختص للجمعية العامة.
- يبين فيما إذا وجدت ملاحظات حول مطابقة شكل العملية بالنظر إلى التصريح الممنوح من قبل الجمعية والبيانات المقدمة لها، يدلي برأيه، بالنظر إلى الشروط النهائية للإصدار، حول المبلغ النهائي وكذا حول تأثير الإصدار على وضعية أصحاب السندات والقيم المنقولة التي تسمح بدخول رأس المال، المقدر مقارنة برؤوس الأموال الخاصة(1)

**12- معيار التقرير المتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم:** يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير بمناسبة قرار مرتقب لدفع التسبيقات على أرباح الأسهم يتضمن البيانات التالية:

- أهداف تدخل محافظ الحسابات.
- الجهاز المختص لضبط الحسابات قصد إجراء توزيع الأرباح على الأسهم وتحديد مبلغ هذه التسبيقات.

خلاصة حول عملية التوزيع المرتقبة.

- ترفق القوائم المالية المنجزة بهذه المناسبة بالتقرير.

**13- معيار التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم:** يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير حول تحويل الشركات ذات الأسهم يقدم إلى الجمعية العامة غير العادية يتضمن على الخصوص المعلومات التالية فقرة حول الواجبات المنجزة.

---

(1) أحمد نور، مراجعة الحسابات-من النظرية إلى التطبيق-، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1990ص56.

خلاصـــة مصـــاغة في شـــكل وجود أو عدم وجود ملاحظات معبر عنها، مع التأكد على الخصوص من أن مبلغ الأصول الصافية يعادل على الأقل رأسمال الشركة المطلوب للشكل الجديد للشركة (1).

**14- معيار التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة :** يلزم محافظ الحسابات بإلحاق تقريره العام للتعبير عن الرأي بتقرير متعلق بوضعية المساهمة أو إكتساب أكثر من نصف رأسمال الشركة خلال السنة المالية، وذلك بإبراز ما يأتي على الخصوص:

الاسم ومقر شركة، رأس المال الشركة، الحصة المكتسبة من رأسمال الكيان، تكلفة الإكتساب بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة عند الاقتضاء. (2)

(1) محمد سمير الصبان ، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية سنة 1990 ص18.

(2) حكيمة مناعي ، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- باتنة 2008/ 2009 ص56- 5.

**خلاصة الفصل :**

من خلال ما سبق تم عرض لمحة تاريخية عن تطور مهنة محافظ الحسابات ومختلف المفاهيم والقوانين التي تنظم مهنة محافظ الحسابات بالإضافة إلى الخصائص والأخلاقيات والمعايير المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات وكذلك تعرفنا على أهمية ومهام محافظ الحسابات بحيث يكون الغرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني اتجاه القوائم المالية، للإستفادة منه من أصحاب القرار في المؤسسة وحماية المال العام والخاص والجهات الأخرى التي تستعمل هذه القوائم المالية .

# الفصل الثاني:

# ماهية القوائم المالية ومكوناتها وأهدافها

**تمهيـــــــــــــــد:**

إن دور القوائم المالية هو إعطاء صورة دقيقة وموضحة عن المؤسسة فكان البد من تحسين المعلومات المالية التي تعتبر موضوع القوائم المالية و التي تبنى عليها هاته القوائم من أجل تزويد المسيرين الاول بمعلومات دقيقة لتسهيل عملية اتخاد القرارات الملائمة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة وكذا المستحقين للمعلومة المالية ( زبائن ، مستثمرين ...إلخ) .

ولتحقيق ما سبق تأتي معايير جديدة لتحسين وتكميل هذا الدور اتصالي القوائم المالية والتي تعرف بالملاحق لما لها من مهام في تفسير عمليات الموجودة في القوائم المالية أي أنه أصبح لها دور كبير في كشف اللبس عن هاته العمليات وأصبحت مخرجا أساسيا في ظل نظام المعلومات عكس ما كانت عليه في السابق تلعب دور المكمل للقوائم المالية، وحتى يقدم المدقق رأيه عن القوائم المالية لابد من وجود ملاحق تحكم هذه العملية وفي هذا الإطار قامت المنظمات الدولية والتي من بينها الاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار مجموعة إيضاحات في نشراتها والتي من شانها توفيق من النشرات للتدقيق التي تضمنت ملاحق، وممارسات التدقيق والمحاسبة على المستوى الكلي، وبالرغم من الإصلاحات العديدة للنظم المحاسبة إلى أنها تبقى تواجه بعض الصعوبات في الجانب العملي نتيجة لعدم الإلمام التام بالقوانين المنظمة للمهنة من قبل المهنيين أو لقصور نظم المحاسبية المحلية في بعض الجزئيات.

ترتيباً على ما تقدم يكون التقسيم التالي لأجزاء هذا الفصل:

المبحث الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية ومكوناتها

المبحث الثاني: أساسيات حول القوائم المالية

## المبحث الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية ومكوناتها

منذ بداية القرن الماضي أصبح التحليل المالي للقوائم المالية أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وشهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهته المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية .وبناءات على ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

### المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وأهميتها

#### اولا: تعريف القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإقرار المالي عن الشركة، حيث ينظر الى المعلومات الواردة فيها بأنها بارومتر المركز المالي للشركة وأدائها المالي، كذا تدفقاتها النقدية وحقوق الملكية التي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها الشركة، إذ تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية في عملية إتخاذ القرارات فهي نتاج النشاط المعلوماتي في الشركة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كما تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية تأثيراتها على أصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها.(1)

- ويمكن تعريفها أيضا أنها عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية للمؤسسة والتي تعطي ملخصا عن الوضع المالي وربحية المؤسسة على المدى القصير والطويل.(2)
- كما تمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات

---

(1)° –خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، IAS/IFRSاثراء للنشر والتوزيع،الاردن،،2007ص.93

(2)° –سمير محمد الشاهد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية، اتحاد المصارف العربية، لبنان،،2000ص.2

المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات) ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية.

- كما يمكن تعريفها على أنها الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن الشركة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في الشركة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على الأصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في إتخاذ القرارات المالية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف القوائم المالية على أنها مجموعة من الوثائق التي تحمل معلومات مالية متعلقة بالشركة، وفي أشكال محددة ، وتعتبر الوسيلة الرئيسية في إيصال المعلومات المالية لمختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات، أما الوثائق المحاسبية والمالية التي تكون الوثائق المالية تتمثل في ميزانيات وبيانات الدخل أو حسابات النتائج والخسائر، وبيانات التغيرات في المركز المالي، والإيضاحات، والإقرارات الأخرى، والمواد التوضيحية التي حددت على أنها جزء من القوائم المالية، وتعد القوائم المالية وتنشر عادة مرة في السنة، وتكون موضع لتقرير مدقق الحسابات، إن معايير المحاسبة الدولية تطبق على تلك القوائم المالية لأي شركة تجارية أو صناعية أو شركات الأعمال.(1)

---

(1)– سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دراسة عينة من مؤسسات ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، سنة 2014، ص2014/2015.

**ثانيا: أهمية القوائم المالية:**تظهر أهمية القوائم المالية في عدة نقاط أهمها في:(1)

- توفير المعلومات عن طبيعة التزامات الشركة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصول الشركة وهذا من خلال حساب معدلات العائد ، تقييم هيكل رأس المال في الشركة، تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في الشركة، توفير المعلومات المفيدة عن الأنشطة الإستثمارية بحيث تعكس سياسة أداء الشركة سواء كانت توسعية او انكماشية ، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلية من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يعد مؤشرا جيدا على سياسة توسعية ونمو متزايد في الأنشطة الاستثمارية، تستعمل في الحكم على المركز المالي بالشركة وكيفية إستغلال الموارد في تحقيق أهدافها، رغم أنه ليس من الضرورة النجاح في الماضي يعني النجاح في المستقبل.
- وسيلة لتقييم الأداء حيث تساعد المعلومات الموجودة في القوائم المالية على تقييم أداء الشركة وهذا من خلال تقييم أداء الشركة والإدارة، الحكم على كفاءتها و إستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها.
- تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة في إتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

**ثالثا- مستخدمو القوائم المالية:**

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرين الماليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور و يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل مايلي:

1- **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطر والمصاحبة لإستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على

---

(1)° -ايمان خالد، فاطمة الزهراء دحماني، ماهية تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي، دراسة ميدانية بمؤسسةمطاحن مرمورة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، ، جامعة 8ماي 1945قالمة،2014، ص6

إتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

2- **الموظفين:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي يمكنهم من تقديم وتقييم الكيان على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

3- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تندفع لهم الإستحقاق.

4- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الإستحقاق ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالكيان على مدى أقصر من إهتمام المقرضون إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار الكيان كعميل رئيسي لهم.

5- **العملاء :** يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الكيان خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الإعتماد عليها.

6- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم بعملية توزيع الموارد المالية وبالتالي أنشطة الكيانات كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية وكأساس الإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة

7- **الجمهور:** تؤثر الكيانات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال قد تقدم الكيانات مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ولكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء الكيان وتطور وتنوع أنشطتها.

**المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية ومكوناتها :**

تتمثل خصائص القوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة للمستخدمين، ويمكن ان نميز بين أربعة خصائص أساسية هي:(1)

1- **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من مستخدمي تلك القوائم، لهذا الغرض فأن من المفروض أن يكون لدي المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعليه فإنه يجب عدم إستبعاد المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

2- **الملائمة:** يجب ان تكون المعلومات ملائمة لفائدة صناع القرار وحاجاتهم، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملائمتها، على سبيل المثال الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه الشركة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة لها بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير، كما ان المعلومات يمكن اعتبارها ذات أهمية نسبية، إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على التقارير الاقتصادية، التي يتخذها الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، اعتمادا على تلك القوائم ، كما تعتمد الأهمية النسبية

---

(1) الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الابار ENSP ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير ،تخصص مالية، ص28 سنة 2014/2015 .

على حجم البند والخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف او التحريف، وبالتالي مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة فاصلة أكثر من كونها خاصية أساسية للمعلومات، فلا بد من توافر صافي المعلومات كي تتحلى هذه الأخيرة بالفاعلية وحتى تكون نافعة.

3- **الموثوقية:** حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز. وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية:(1)

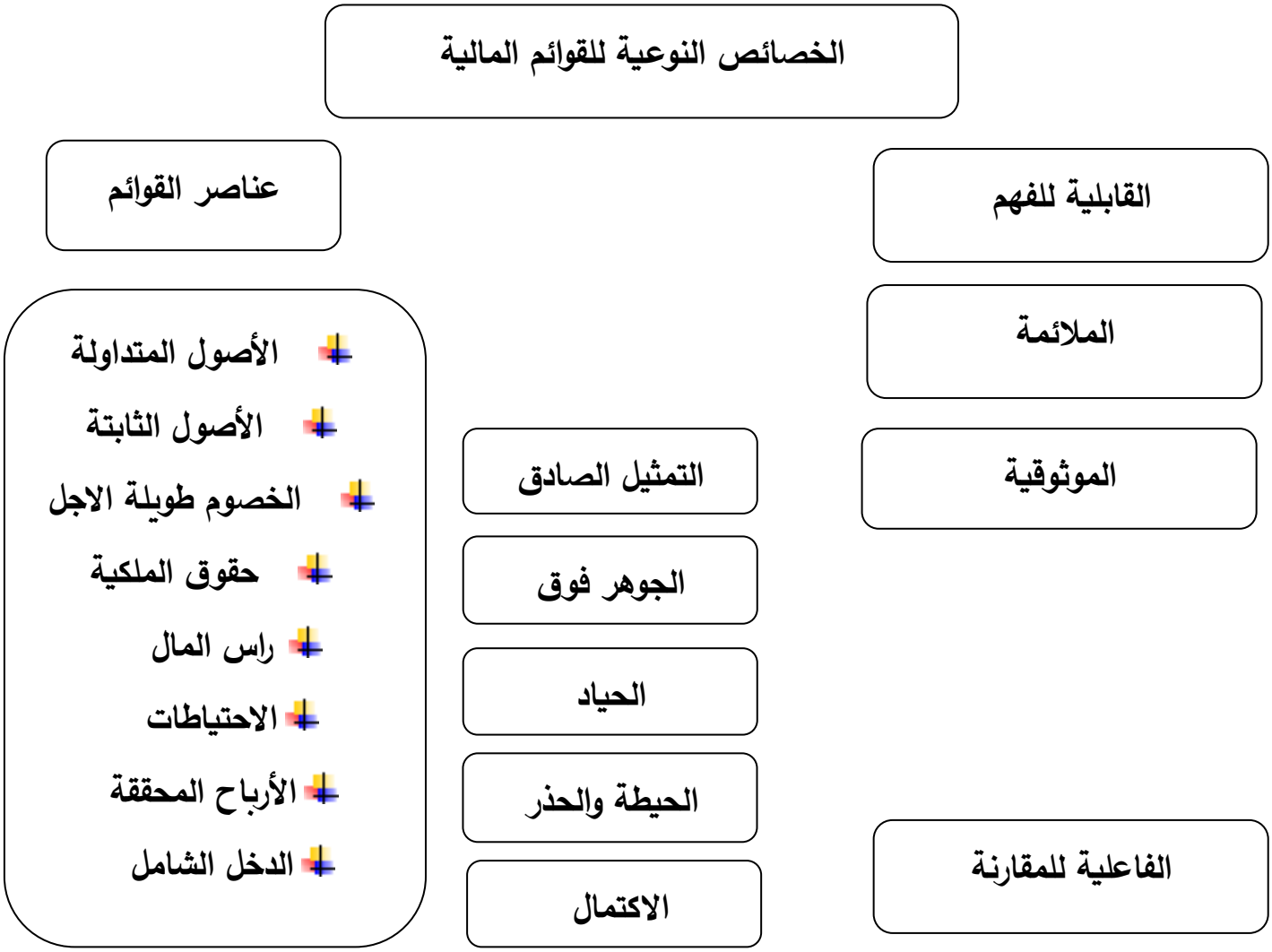
- التمثيل الصادق حتى تكون المعلومات موثوقة يجب ان نعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى.
- تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني، بمعنى ان المعلومات الملية يجب ان تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.
- الحياد، بمعنى ان تكون القوائم المالية خالية من التحيز.
- الحيطة والحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجنب مجهزيها القيام بتضخيم الأصول أو التقليل من الإلتزامات.
- الإكتمال أو الشمولية في المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة، فحذف المعلومات قد يجعلها مظللة، وغير موثوقة وغير ملائمة.

4- **القابلية للمقارنة:** يجب أن يتمكن مستخدمي القوائم المالية من المقارنة للقوائم المالية عبر الزمن، فمن أجل تحديد الإتجاهات في المركز التجاري والأداء، كما أن هذه الخاصية تسمح بإعلام المستخدمين للقوائم المالية والبيانات المحاسبية المستخدمة وعن التغيرات التي حدثت، وبما أن المستخدمين يرغبون في مقارنة المركز المالي للشركة عبر الزمن، فإنه من

(1) الطيب مداني،، **مرجع سبق ذكره، ص .7**

المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقابلة للتغيرات السابقة، كما يمكن تلخيص هذه الخصائص من خلال الشكل التالي.(1)

**الشكل رقم (02-01) الخصائص النوعية للقوائم المالية**




المصدر : الطيب مداني، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(1) الطيب مداني،، **مرجع سبق ذكره، ص 8.**

**المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية**

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الأرباح أو الخسائر، والدخل الشامل الآخر.
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

بالإضافة الى القوائم المالية الأربعة أعلاه، تتضمن القوائم المالية على الإيضاحات حول القوائم المالية (الإيضاحات)، والتي تعد جزء يتجزأ من القوائم المالية، حيث تتضمن تلك الإيضاحات على تفصيل حيال ما تضمنته القوائم المالية الأربعة وذلك بشكل سردي وتفصيلي أكثر. (1)

تنقسم القوائم المالية بحسب الفترات إلى قسمين: قوائم مالية أولية وقوائم مالية سنوية، حيث تغطي القوائم المالية الأولية فترة زمنية تقل عن سنة، في الغالب تكون بصفة ربعية (كل ثلاثة أشهر) أو نصف سنوية (كل ستة أشهر)، أما القوائم المالية السنوية تخص سنة كاملة (اثني عشرة شهراً) وفيما يتعلق بالقوائم المالية الأولية قد تتضمن مجموعة كاملة من القوائم المالية أو مجموعة مختصرة.

**أولا: قائمة المركز المالي**

قائمة المركز المالي تمثل تصوير لحقوق والتزامات المنشأة في تاريخ معين، وتشمل قائمة المركز المالي على أصول المنشأة (موجوداتها)، وخصومها (التزاماتها)، وحقوق مساهميها، ويمكن تلخيص العناصر الثلاثة التي يكون مجملها قائمة المركز المالي للمنشأة على النحو الآتي:(2)•أصول المنشأة (موجوداتها) •خصوم المنشأة (التزاماتها) •حقوق المساهمين.

(1) https://cma.org.sa/Awareness/InformationSources/Pages/SFP.aspx

(2) مرجع سابق نفس الموقع

الأصـول = الخصوم + حقوق المساهمين.

1- **الأصول (الموجودات):** هي منافع أو موارد اقتصادية تسيطر عليها المنشأة بحيث تساهم في توفير منافع اقتصادية مستقبليه كإنتاج السلع، أو تحقيق عوائد، أو المساهمة في تحقيق العوائدً للمنشأة. ويمكن للمنشأة أن تتملك أصولا، تماما كما يتملك الفرد أصولا، ومن أمثلة الأصول (الموجودات) عند المنشأة ما يلي:

•النقد •المخزون •العقارات •أصول غير ملموسة مثل علامات تجارية.

•استثمارات في منشآت أخرى.

2- **الخصوم (الالتزامات):** هي التزامات مالية نشأت على المنشأة، حيثُ يعد الالتزام واجباً للدفع إلى أطراف أخرى. ولدى معظم المنشآت – حتى الرابحة منها – التزامات، ومن أمثلة الخصوم (الالتزامات) على المنشأة ما يلي:

•مصاريف مستحقة الدفع •قروض من البنك.

3- **حقوق المساهمين:**هي الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد طرح جميع التزاماتها

حقوق المساهمين = الأصول – الخصوم.

ويمكن القول إن حقوق المساهمين هي الأموال التي يستثمرها مالك و أسهم الشركة بالإضافة إلى أرباح أو خسائر الشركة المتراكمة منذ إنشائها، وفي بعض الأحيان تقوم الشركات بتوزيع تلك الأرباح بدلا من الاحتفاظ بها، ويطلق على هذه العملية ( توزيعات الأرباح (1)

(1)كارلا بروم مجلة CGAP الامريكية جوان 2009 ، ص 16

**ثانيا : قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الاخر**

تنقسم هذه القائمة إلى قسمين:

**أولا:** قائمة الأرباح أو الخسائر وهذه القائمة تعرض الإيرادات والمصروفات المعترف بها عن الفترة المالية للوصول إلى صافي الدخل أو صافي الخسارة. وتعرف أيضاً ( بقائمة الدخل ).

**ثانيا:** قائمة الدخل الشامل الآخر والتي تبدأ بصافي الدخل أو الخسارة من قائمة الدخل وتستمر مع عناصر الدخل الشامل الآخر للوصول إلى إجمالي الدخل الشامل، و يتم إظهار البنود غير العادية وغير المتكررة ضمن قائمة الدخل فيها مثل: فروقات ترجمة العملات وفائض إعادة تقييم أرباح غير محققة من موجودات مالية والتغيرات في القيمة العادلة وبصفة عامة تعد قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر أكثر أجزاء القوائم المالية تحليلا وبصفة ويعزى ذلك إلى أنها تقدم تفصيل لمصادر ربحية على أدائها من بيع منتجاتها أو المنشأة بناء تقديم خدماتها أو عوائد إستثماراتها.(1)

ولا تقتصر قراءة قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر على خصم إجمالي المصروفات من الإيرادات، فالمنشأة بشكل عام لديها أكثر من مصدر للإيرادات وأنواع عديدة ومختلفة من المصروفات. وتوضِح المنشأة في بيان قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر بالتفصيل المصادر المختلفة لإيراداتها ومصروفاتها التي تعكس صورة واضحة حول أداء المنشأة. ونستعرض فيما يلي بعض أهم النقاط التي تتضمنها قائمة الدخل:

•الإيرادات أو المبيعات •تكلفة الإيرادات •إجمالي الأرباح •المصاريف •صافي الربح أو الخسارة •الربح التشغيلي «الدخل من عمليات المنشأة الرئيسية • «المكاسب والخسائر من غير العمليات الرئيسية •ربح أو خسارة السهم.

(1)كارلا بروم ، مرجع سابق الذكر ص 22

ويستطيع المستثمر عند فهمه المقصود بهذه الأرقام وماهية علاقتها مع بعضها تحديد وقياس أداء المنشأة. فعلى سبيل المثال، فإنا المنشأة المتعثرة – التي قد لا تمثل استثماراً جيدا – قد تكون تعاني من مصروفات متزايدة مستمرة وإيرادات متناقصة مستمرة مما يقلص إجمالي ربحها وصافي دخلها.

صافي الدخل: يعد صافي الدخل من أهم بنود قائمة الأرباح أو الخسائر، حيث يعكس لنا نتائج عمليات المنشأة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن من خلال صافي الدخل معرفة نتائج استثماراتنا في تلك المنشأة وذلك من خلال معرفة العائد على السهم.(1)

من المهم على قارئ القوائم المالية وخاصة نتائج أعمال المنشأة والمتمثلة في صافي الدخل أن يقوم بالاطلاع على مصادر تلك الأرباح، وهل كانت من أعمال المنشأة التشغيلية أم من أعمال أو ظروف عارضة كتحقيق ربح من بيع أصل من أصول المنشأة.

التي تستخدم في الأعمال التشغيلية، وذلك ليتمكن من تقييم أداء المنشأة بشكل صحيح.

**ثالثاً : قائمة التدفق النقدي**

تعد قائمة التدفق النقدي ذات قيمة عالية لأي منشأة حيث توضح حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى المنشأة والخارجة منها، وتوضح مصادر الأموال النقدية وما شابهها وسبل إنفاقها على بنود التشغيل و الإستثمار والتمويل.(2)

(1)كيموش بلال ،مقال بعنوان خصائص الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية ، مجلة العلوم الإنسانية باتنة العدد 01 ، جوان 20211م، ص 105.

(2)كيموش بلال ، مرجع سابق .ص 108.

**ما الذي يجعل التدفقات النقدية مهمة لهذه الدرجة؟**

الجواب هو أن المنشأة لا يمكن لها النجاح دون توافر النقد أو الأصول المماثلة للنقد وذلك لدفع نفقاتها التشغيلية، ومستحقات الديون ونحو ذلك، وبدون توافر النقد لا يمكن للمنشأة تمويل إستثماراتها لتنمية نشاطها.

**محتويات قائمة التدفق النقدي:**

**صافي النقد من الأنشطة التشغيلية:** ويوضح حجم التدفقات النقدية من أو المستخدم في أنشطة المنشأة التشغيلية مثل التدفقات النقدية من الإيرادات.

**صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية:** ويوضح حجم التدفقات النقدية للمنشأة من أو المستخدم في استثماراتها مثل التدفقات النقدية من استلام توزيعات أرباح من منشآت زميلة.

صافي النقد من الأنشطة التمويلية: ويوضح حجم التدفقات النقدية للمنشأة من بيعها لأسهمها أو إصدارها لأدوات دين أو سدادها لقروض أو التزامات تمويلية، مثل التدفقات النقدية الناتجة عن القروض.(1)

(1) نادية فضيل، المرجع السابق، ص 660 .

## المبحث الثاني: أساسيات حول القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية مع نهاية الفترة المحاسبية وهي الفترة الزمنية التي بدأ فيها تسجيل العمليات المالية، وعادةً ما تكون سنةً كاملة مربوطة بالسنة المالية. إلا أن ذلك ليس شرطًا فقد تكون ربع سنة أو نصف سنة، مع الأخذ في الاعتبار الالتزام بمتطلبات القانون والسياسات التي قد تختلف من دولة إلى أخرى.

وهذا الترتيب الذي ينبغي أن يتم إعداد القوائم المالية في ضوئه يدل على أن القوائم المالية لها منهج، هذا المنهج يسير على أسس ومبادئ تضمن تحقيق القوائم المالية الهدف من ورائها، ومن أهم مبادئ وأسس إعداد القوائم المالية (1):

- مبدأ التكلفة التاريخية.
- مبدأ القيمة القابلة للتحقق.
- مبدأ الصدق والإفصاح.
- مبدأ المطابقة.

### المطلب الأول : مبادئ ووظائف القوائم المالية :

**أولا : المبادئ** : من أجل تحقيق المصداقية للقوائم المالية، فيجب أن تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي، أن القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق وليس على الأساس (النقدي تزود المستخدمين بالمعلومات وليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية، بل وتحيطهم علما كذلك حول الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية سيجرى استلامها في المستقبل، وعليه فإنها توفر ذلك النوع

(1)أكرم عبد القادر ياملكي، القانون التجاري الشركات ، ط 6 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان 7898 ، ص 79، ص 202

من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.(1)

1. **الإستمرارية:** يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشاة مستمرة، وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشاة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير في حجم عملياتها، ولاكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية قد يستوجب إعدادها على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم .إن القوائم المالية الأساسية كمجموعة يقصد منها تزويد معلومات مفيدة وضرورية تتصف بأنها ذات علاقة موثوق بها وفي الوقت المناسب، فهي ضرورية في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما يشابهها من القرارات وبذلك تخدم وتلبي أهداف التقرير، كما أن هذه القوائم المالية هي أيضا مكملة لبعضها البعض، فالقوائم المالية الأساسية تعكس تخص الشركة، لذلك لا يمكن لأي قائمة من معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقرير المالية، وهكذا فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة في القوائم الأخرى. وعليه سنقوم بالتطرق إلى أهم هذه القوائم كما يلي :(2)

2. **الميزانية:** هي قائمة توضح الوضع المالي للشركة في لحظة زمنية معينة، فتظهر ما تمتل كه الشركة ( موجودات ) وما يستحق عليها من ديون ومطالبات اتجاه الغير ( مطلوبات )وكذلك ما يستحق عليها اتجاه الملاك أو أصحاب الشركة (حق الملكية)، ويطلق عليها مصطلح (الميزانية) لأنها تتخذ في إحدى أشكالها صورة كشف له جانبين متوازيين من ناحية، كما يطلق عليها مصطلح عمومية من ناحية أخرى لأنها تتضمن الآثار العامة

(1)محمد السيد الفقي و محمد فريد العريني، القانون التجاري، د ط ، منشورات الحلبي الحقوقية، د ب ن، د ت ن، ص 980

(2)مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، ط 9 ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية 7881 ،ص 268

لجميع نتائج عمليات الشركة كما وصل إليه الوضع المالي في تأريخ معين، ويطلق عليها أيضا مصطلح قائمة المركز المالي لأن الهدف الرئيسي من إعدادها في إظهار حقيقة المركز المالي للشركة.

- المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية: يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية:(1)

أ. الممتلكات والتجهيزات والمعدات.

ب. الموجودات غير الملموسة.

ج. الموجودات المالية.

د. الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.

هـ. المخزون.

و. الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.

ز. النقد والنقد المعادل.

ح. الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.

ط. المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي ضرائب الدخل.

ي. المخصصات.

ك. المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.

ل. حصة الأقلية، من رأس المال الصادر والاحتياطيات.

(1) عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص 780 . 780

- يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية العمومية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة.(1)
- جدول حسابات النتائج عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة). والمعلومات الدنيا المقدمة في جدول حسابات النتائج هي:(2)

أ. إنتاج السنة المالية.

ب. استهلاك السنة المالية.

ج. القيمة المضافة للاستغلال.

ح. إجمالي فائض الاستغلال.

خ. النتيجة العملياتية.

ه. النتيجة المالية.

و. النتيجة العادية قبل الضرائب.

ي. مجموع منتجات الأنشطة العادية.

ك. مجموع أعباء الأنشطة العادية.

ل. النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

م. النتيجة غير العادية.

ن. صافي نتيجة السنة المالية.

- جدول تدفقات الخزينة يعتبر جدول تدفقات الخزينة حديث العهد نسبيا مقارنة مع القوائم المالية الأساسية الأخرى كالميزانية وجدول حسابات النتائج، وقد شهد منذ نشأته عدة تطورات

---

(1) عمار عمورة، المرجع السابق، ص786

(2) دون كاتب، دون عنوان، مأخوذة من الموقع http://www.startimes. ) 79 /86 /7890

إلى الآن خاصة في مراحل إعدادها والقواعد الملزمة بنشرها،(1) والصادر عن الهيئات المهنية المختلفة، ويوضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث يسمح هذا الجدول بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار وتدفقات التمويل، كما أنه يمكن من المقارنة مع الدورة السابقة وهو ما يعتبر شيئا مهما بالنسبة للتحليل المالي، كما يبين النظام المحاسبي المالي أن الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال الخاصة ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، يقدم جدول تدفقات الخزينة، مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها(2)

* التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار أو بالتمويل.
* التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار، عمليات سحب الأموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل.
* التدفقات الناشئة عن أنشطة تحويل أنشطة تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأموال الخاصة والقروض.،
* تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار والتمويل .

جدول تغيرات الأموال الخاصة: يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال

(1) http://www.univ-ecosetif.com/revueeco/Cahiers_fichiers/revue-12- 2012/cherigui.pdf

(2) موقع الكتروني ، مرجع سابق .2021

السنة المالية، المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي :(1)

أ. النتيجة الصافية للسنة المالي.

ب. تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.

ت. المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

ث. عمليات الرسملة لارتفاع انخفاض التسديد.

ج. توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية .

- الملاحق تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء آو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرائق المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية،(2) حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم، إن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق إدارة الشركة، وعلى الشركة بيان أنها مارست الدقة والشمولية لدى إعداد البيانات المالية وإنها تمثل واقع الشركة المالي ونتيجة أعمالها، علاوة على أنه عند حدوث أخطاء بها سواء كانت جوهرية أو غير جوهرية فإن إدارة الشركة هي التي تتحمل المسؤولية كاملة، فضلا عن أن المسؤوليات الخاصة بتبني سياسات محاسبية صحيحة وإدامة رقابة داخلية فاعلة وعرض ال كشوفات المالية بصورة عادلة تستند إلى الإدارة لأنها تدير الأعمال يوميا، إذ أن الإدارة هي من تعرف عن الصفقات التجارية للشركة والممتلكات العائدة لها وكذلك الالتزامات والحقوق أكثر من مراقب الحسابات، وبالعكس يتمتع مراقب الحسابات بمعرفة أكبر عن تلك الأمور والرقابة الداخلية المحددة بما يجب توافره أثناء التدقيق،

---

(1). غسان فالح المطارنة، المرجع السابق، ص 09

(2). غسان فالح المطارنة، المرجع السابق، ص 12

ويستطيع مراقب الحسابات أن يحصل على دليل اعتراف من الإدارة بهذه المسؤولية والموافقة عليها من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والهيئات المشابهة، وأن يحصل على إقرار كتابي من الإدارة باستلام نسخة موقعة من القوائم المالية.

**ثانيا : الوظائف :**

تتمثل وظائف القوائم المالية فيما يلي:(1)

1. قياس الأصول التي تقع في ملكية المشروع.
2. قياس الالتزامات المترتبة على إجمالي أصول المشروع.
3. قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.
4. ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة، تصنيف التغيرات المشار إليها على الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.
5. التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.
6. إعداد قوائم مالية وتقارير دورية عن أصول المشروع وخصومه وحقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية معينة وصافي الدخل وأجزاءه والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة(2)

**المطلب الثاني : أهداف القوائم المالية**

تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة ، لذا تنشأ أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد

(1)د.مداحي عثمان ، مقال بعنوان أهداف القوائم المالية ، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 07 سبتمبر 2012ص52

(2)د.مداحي عثمان ، مرجع سابق ، ص 56

التدفقات النقدية جيدة، ويتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يرتكزون عليه[1].

ومن أجل ما تم ذكره فإن تحديد أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام، تتطلب الإلمام بالمقومات التالية:

1. حصر وتعيين المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية.
2. تصنيف المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية وفق درجة معرفتهم للأمور المالية.
3. تحديد طبيعة الاحتياجات من المعلومات لكل فئة من المستخدمين مع تحديد وتوضيح الجزء المشترك منها.
4. البحث عن مراكز الضعف في الممارسة التي تحول دون تلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات؛
5. أن يتوفر الإطار الفكري المحكم الذي يضمن تلبية الاحتياجات المشتركة للمعلومات لكافة الطوائف المستخدمة للتقارير المالية.

**تنحصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:**

الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها، تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين ، تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها

(1) ذ.شعشوع احمد ، مقال بعنوان قرارات الاستثمار للسبدات المبنية على التحليل المالي مجلة مجاميع المعرفة العدد05 نوفمبر 2019 ، ص 53-49

وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها؛ [1]

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس فقط وإلى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.

أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن أهداف القوائم المالية ليست أهدافا جامدة وإنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم، وعلى ضوء ذلك حددت عددا من أهداف القوائم المالية أهمها ما يلي:

1- توفير معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في إتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية.

2- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات، وذلك من خلال دراسة وتقويم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل [قائمة التدفقات النقدية].

3- يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق [قائمة المركز المالي].

---

(1) عبد الجابر السيد طه، مرجع سابق، ص277. رضوان حلوة جنان النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 144-145

4- يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة و أية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.(1)

تمثل القوائم المالية للمنشأة عرضا هيكليا ذات طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها، كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لمنشأة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات النقدية.

ويمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاثة رئيسية هي: (2)

1. تكون مفيدة للمستخدمين والدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد.
2. تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.
3. تتعلق بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث.

والظروف التي تؤدي لتغير المنشأة والمطالبات المترتبة عليها، ويمكن تبيين الأهداف من نشر التقارير والقوائم المالية في الشكل الموالي.

(1) رضوان حلوة جنان النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 146.

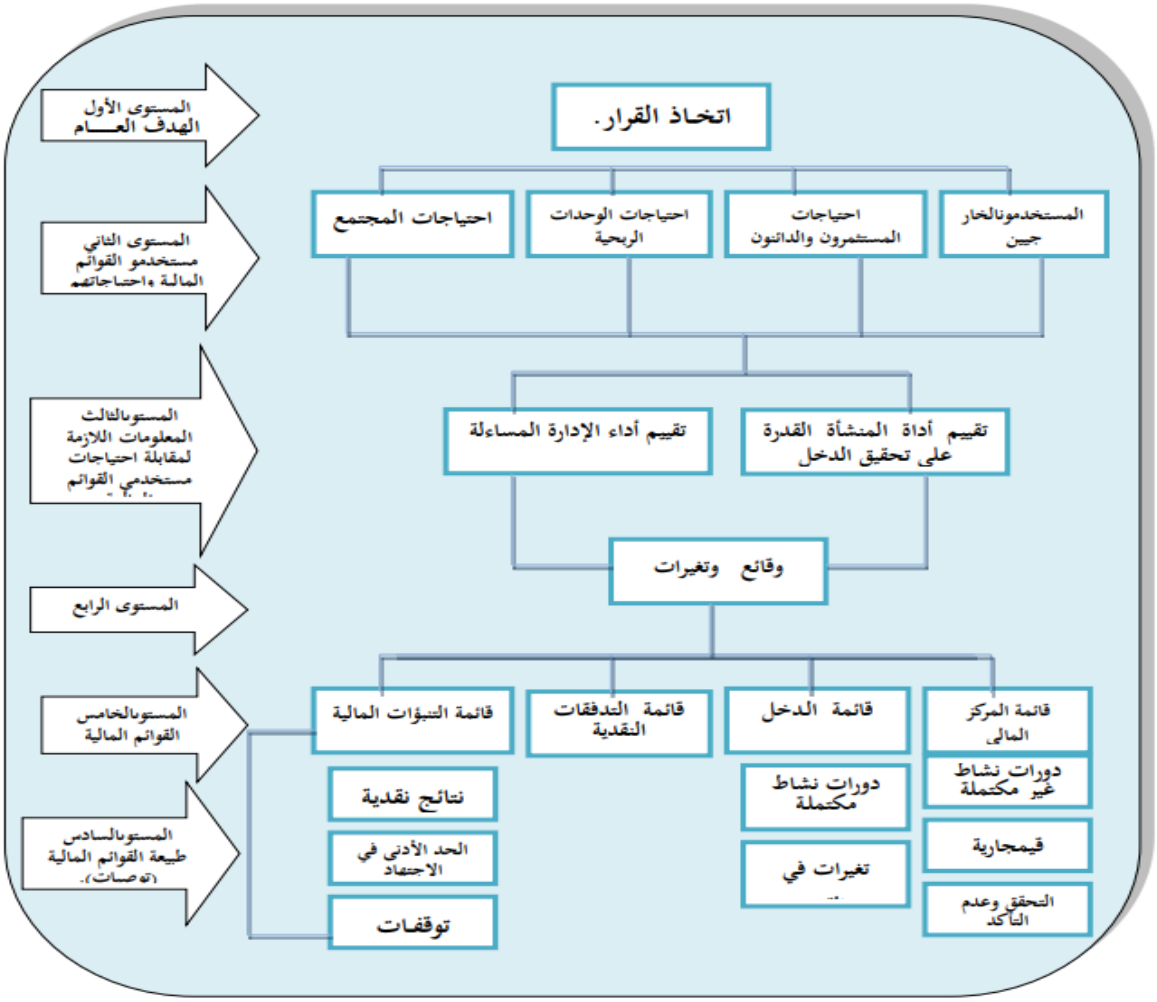
(2) 2 طارق عبد العال، حماد، ج 1، موسوعة معايير المحاسبة. القوائم المالية، مرجع سابق، ص 75 76.

الشكل رقم (02-02) أهداف التقارير المالية




المصدر :الطيب مداني، مرجع سبق ذكره، ص10

الشكل رقم (02-03) أهداف اتخاذ القرار




المصدر :الطيب مداني، مرجع سبق ذكره، ص15.

## المطلب الثالث: جودة القوائم المالية

لا يوجد مفهوم محدد متفق عليه لجودة القوائم المالية، بالإضافة إلى تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الجودة ما بين جودة المحاسبة، (1) وجودة الأرباح، وجودة القوائم المالية، وكذا اختلاف وتنوع المقاييس المستخدمة لقياس جودة القوائم المالية. وبصفة عامة، يمكن القول بأن جودة القوائم المالية تعني أن تعبر القوائم المالية عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، بالإضافة إلي توفير معلومات ملائمة توضح الأداء الحقيقي

(1) أمينة حفاصة،أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في علوم مالية و المحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2021/2020،ص85.

للشركة؛ بما يمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة أولي من Barth ( et al. 2008)دراسة وتعتبر (Barth et al. 2008;Dechow et al. 2010 .(التي وضعت إطار لجودة القوائم المالية، حيث تم استخدام إدارة الأرباح، والاعتراف الدراسات التطبيقية الوقتي بالخسائر، والدور التقييمي ) ( relevance valueللأرقام المحاسبية كمؤشرات لجودة القوائم المالية .ومن ناحية أخرى، تتعدد المقاييس والمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس جودة القوائم المالية، حيث يشير )2010( al et Dechow .إلي أنه يمكن تصنيف المقاييس التي استخدمتها الدراسات المحاسبية الى ثالث فئات رئيسية، هي:

1. **خصائص الأرباح: earnings of properties** وتتضمن استمرارية الأرباح earningspersistence والاستحقاقات, accruals وتمهيد الربح smoothnessearnings والوقتية timeliness والاعتراف الوقتي بالخسائر, recognition,losstimely وتجاوز مستويات الأرباح المستهدفة beatingtarget . :Investorresponsiveness to earnings للأرباح المستثمرين
   - استجابة مدى و تتضمن معامل استجابة الأرباح coefficient) ERC) responseearnings أو المقدرة التقييمية $R^2$ لنموذج الأرباح
2. **العائد: model returns–earnings.misstatements** وتتضمن القرارات التنفيذية من قبل هيئة سوق المال, و إعادة إصدار القوائم المالية, restatements والإفصاح عن أوجه القصور في إجراءات الرقابة الداخلية .وتمثل الأرباح أحد أهم مفردات القوائم المالية و التي تؤثر بصورة جوهرية على قرارات الاستثمار للأداء والائتمان، وسياسات المكافآت وتوزيع الأرباح، بالإضافة إلى أنها تعتبر مقياسا تلخيصيها (. Dechow 1994(ونظرا لهذه الأهمية؛ فقد تتم معالجة او التلاعب في الأرباح لتضليل أصحاب المصالح و/أو لتحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد، وهو ما يعرف بإدارة الأرباح. إذ تمثل إدارة الأرباح احدي الوسائل الرئيسية للتلاعب في القوائم المالية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال

ارتباط إدارة الأرباح بالانهيارات المالية التي حدثت لعدد من الشركات على مستوي العالم منذ بدايات القرن الحالي Enron, Adelphia, and Tyco(.المثال سبيل على (و قد استجابت الدراسات الأكاديمية لذلك، حيث استحوذت إدارة الأرباح على اهتمام كبير من قبل الباحثين في السنوات الأخيرة، كما مثلت احدي المؤشرات الأكثر استخداما للدالة على جودة التقارير المالية (2008. Lo ) إذ يشير (al et Weil 2009) . إلي عدم وجود مقاييس مباشرة لقياس جودة التقارير المالية، وإنما يستدل عليها من خصائص الأرباح، حيث أن إدارة الأرباح تؤدي إلي انخفاض جودة الأرباح كنتيجة لعدم تمثيل هذه الأرباح للأداء الحقيقي للشركة؛ ومن ثم انخفاض جودة التقارير المالية (Lo 2008 )علاوة على ذلك، فإنه يمكن الذهاب إلى ابعد من ذلك بتعريف جودة التقارير المالية من خلال خصائص الأرباح ذاتها )2009(. al et Weil .كما يشير )Lo 2008) إلي انه على الرغم من وجود العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على جودة التقارير المالية بخالف إدارة الأرباح، فإن الأثر الخاص بإدارة الأرباح يظل هو الأكثر فعالية بالنسبة لجودة التقارير المالية. ويتضح مما سبق وجود عالقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح أو جودة التقارير المالية .ومن ثم، فان التقارير المالية تعتبر أكثر جودة عندما تنخفض إدارة الأرباح.(1)

يمكن تعريف إدارة الأرباح بأنها تلاعب متعمد في أرباح الشركة من أجل تضليل أصحاب المصالح فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للشركات، أو للتأثير على المكافآت التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها، وذلك من خلال استخدام الإدارة للحكم الشخصي عند إعداد القوائم المالية وهيكلة المعاملات للتأثير على هذه التقارير )1999 (.Wahlen&Healy و يشير (Zang 2012) إلى ان الدراسات المحاسبية تميز بين أسلوبين رئيسيين لإدارة الأرباح، هما:

(1)مؤيد راضي غنفر غسان فالح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ألاردن،2006، ص 7

3. **إدارة الاستحقاقات المحاسبية:** وتعني التأثير على الأرباح من خلال تغيير الطرق أو التقديرات المحاسبية الخاصة بمعاملات معينة. ويعتبر نموذجا Jones و Jonesالمعدل من أكثر النماذج التي استخدمتها الدراسات لقياس إدارة الاستحقاقات المحاسبية.(1)
4. **إدارة الأنشطة الحقيقية:** وتعني التأثير على الأرباح من خلال تغيير توقيت أو هيكلة العمليات أو المعاملات المالية، مثل المبيعات، والإنتاج، والمصر وفات الاختيارية .وفيما يتعلق بأهمية جودة القوائم المالية، فإنه توجد آثار اقتصادية ايجابية لزيادة جودة القوائم المالية، وهو الأمر التي تناوله عدد من الدراسات المحاسبية. فقد توصلت هذه الدراسات إلي أن زيادة جودة التقارير المالية يؤدي إلي زيادة كل من التطور والنمو الاقتصادي.

(1) لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة، مذكرة ماجيتسر، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2012/2011، ص72

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل قمنا بالتعرف على القوائم المالية وخصائصها ومكوناتها كما عرفنا مبادئ ووظائف القوائم المالية بحيث تكون لها أهداف وجودة وتقدم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتقيس الأداء المالي لها كما تقوم الكشوف المالية إلى تقديم المعلومات المالية التي تستفيد منها الأطراف الداخلية والخارجية والذين يمثلون في الغالب في المستثمرين والمساهمين ومجلس الإدارة والمقرضون والموردون والدائنون والعملاء والموظفون والبنوك ومصلحة الضرائب.

# الفصل الثالث :

# دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات

**تمهيد**

تتقمص مهنة محافظ الحسابات دور هاما في بيئة المؤسسات الاقتصادية وتخضع لضغط كبير من قبل مستخدمي القوائم المالية النهائية، بحث تزيد الضغوط على محافظ الحسابات بطبيعته كعنصر محايد بين الإدارة والملاك لمحاولته إضفاء المصداقية على القوائم المالية.

بعد ان تطرقنا في الفصل الأول والثاني عن الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات وماهية القوائم المالية ومكوناتها وأهدافها، سنتطرق في الفصل الثالث إلى الجانب التطبيقي الذي سنقوم بربطه بموضوع دراستنا المتعلق بدور محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية.

ومن خلاله سنقوم بدراسة حالة لمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة في مكتب محافظ الحسابات.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين وهما كالتالي:

المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات .

المبحث الثاني: تقرير محافظ الحسابات للشركة ذات المسؤولية المحدودة.

## المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق الى المكتب محل الدراسة والمتمثل في مكتب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد من خلال تعريف المكتب وتقديم الهيكل التنظيمي له.

### المطلب الأول: تعريف المكتب محل الدراسة

هو مكتب محاسب يقوم بتقديم مجموعة من الخدمات في مجال المحاسبة والمالية والجباية تحصل على الإعتماد رقم 1569 لسنة 2016 لمالكه وهو السيد: قادي محمد محافظ حسابات ومحاسب معتمد يقع مكتبه بحي 48 مسكن اجتماعي تساهمي بلدية بني سليمان ولاية المدية.

مسجل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات تحت رقم 1790 .

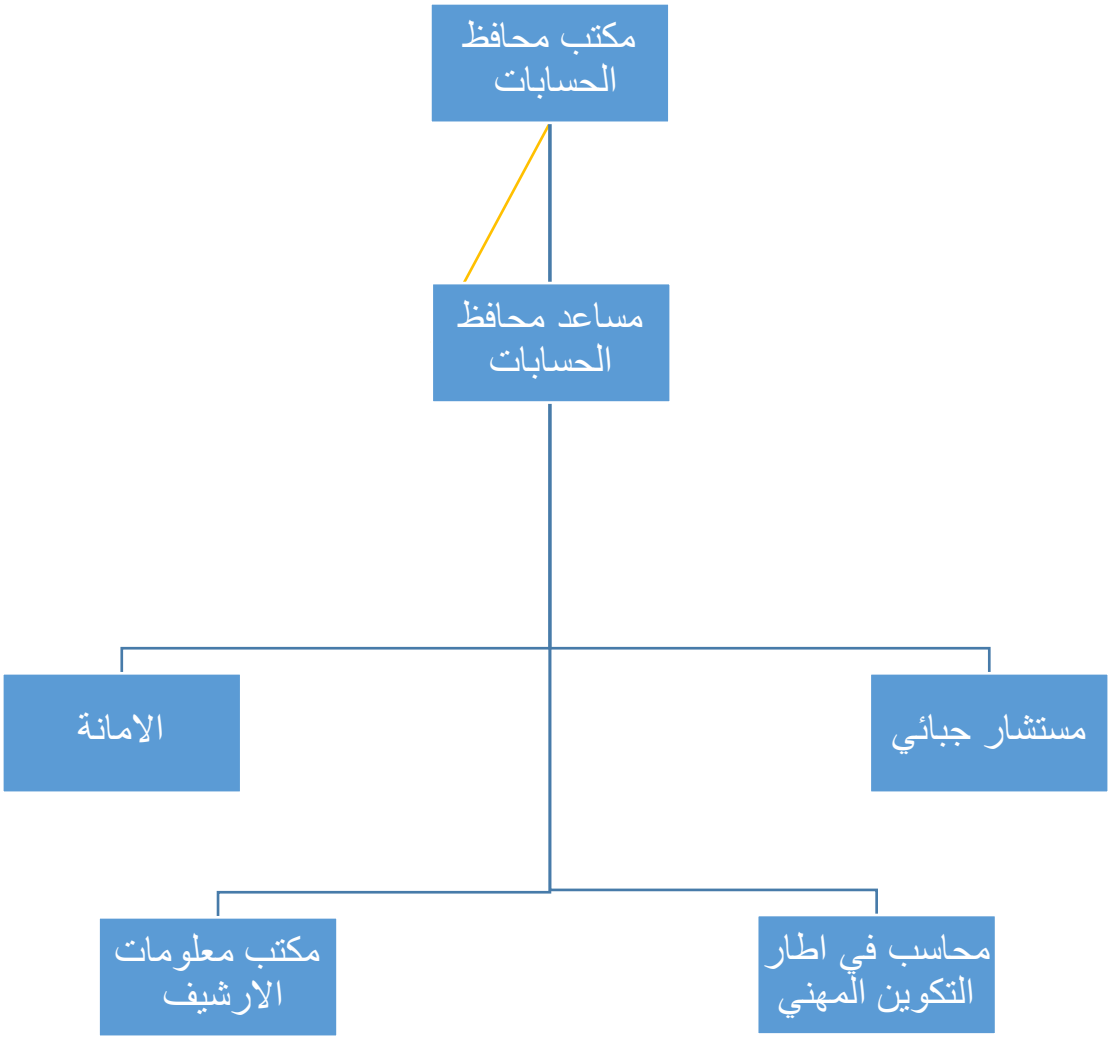
مسجل في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين تحت رقم 1773.

حيث قام بأداء اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا محكمة بني سليمان وقام بفتح ملف جبائي لدى مفتشية الضرائب ببني سليمان وهو محصى تحت رقم المادة : 26460620316 .

ورقمه الجبائي هو: 173101300822178000000.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات

**الشكل رقم (03-01) الهيكل التنظيمي لمحافظ الحسابات**




**المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على تصريحات محافظ الحسابات**

**المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها المكتب**

للمكتب أربعة أنشــطة المحاســبة والجباية والأعمال الإدارية ومحافظة الحســابات والخبرات القضائية:

المحاسبة والجباية.

**الأعمال المحاسبية:**

- مسك محاسبة الشركات المقاولين الحرفيين، والتجار ...
- إعداد الميزانية الجبائية والميزانيات التقديرية.

**التصريحات الجبائية والشبه الجبائية:**

- إعداد وفتح الملف الضريبي.
- إعداد وفتح ملف والسنوية.
- التصريحات الجبائية G12– G50 .
- التصريحات الشبه الجبائية الشهرية والسنوية الموظفين.
- متابعة ملفات العمال للمؤسســات الخاصــة والتصــريح بالعمال اســتخراج كل الوثائق الخاصة بالعمال عقود العمل شهادة العمل ..ATS.
- تسيير وإعداد الأجور.
- إعداد النظام الداخلي والاتفاقية الجماعية الخاصة بالمؤسسات.

**حل النزاعات:**

- المساعدة في حل النزاعات مع مصالح.
- المساعدة في حل النزاعات مصالح السجل التجاري.
- المساعدة في حل النزاعات الضرائب.
- الأعمال الإدارية.
- استخراج السجل التجاري.
- تعديل السجل التجاري.

- شطب السجل التجاري.

**أعمال أخرى:**

- إعداد شهادة التأهيل والتصنيف Qualification
- المساعدة في إعداد دفاتر الشروط والاتفاقيات.
- إعداد الوضعيات والفواتير.
- استخراج الرقم الجبائي NIF . استخراج الرقم التعريف الإحصائي.

**الإستشارات:**

- الإستشارات المحاسبية والمالية.
- الإستشارات الجبائية.
- الاستشارات الإدارية والقانونية

3 محافظة الحسابات

**الاستشارات:**

- المساعدة والمشورة في إنشاء الشركات.
- المساعدة والمشورة في توسيع الشركات.
- المشورة والمساعدة في الاستحواذ أو اندماج الشركات.

**التقارير:**

- إعداد تقرير محافظ الحسابات للشركات.
- إعداد تقرير زيادة أو خفض رأس مال للشركات .
- إعداد تقارير المالية للجمعيات.
- إعداد التقارير المالية للنوادي الرياضية.
- إعداد التقارير المالية للجان الخدمات الاجتماعية .
- إعداد التقارير النشاط للمؤسسات والشركات.

**التصريحات:**

- إعداد التصريحات بالحسابات الاجتماعية للشركات التسيير.
- إعداد ومراجعة العقود.
- إعداد وتسير الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة والجمعية العامة.
- المساعدة في التسيير.
- حل الشركات وشطب السجل التجاري.
- تصفية الشركات.

**الخبرات القضائية:**

إنجاز جميع الخبرات القضائية المطلوبة من المحاكم والمجالس القضائية.

4. **المساعدات التي يقوم بها المتكون:**

- إعداد الوضعيات والفواتير.
- استخراج الرقم الجبائي NIF.
- استخراج الرقم التعريف الإحصائي NIS.
- التصريحات الجبائية G12–G50.
- التصريحات شبه الجبائية الشهرية والسنوية.
- استخراج كل الوثائق الخاصة بالعمال وعقود العمل، شهادة العمل، ATS.
- تسيير وإعداد.

**المبحث الثاني : تقرير محافظ الحسابات للشركة ذات المسؤولية المحدودة X للبناء**

تمت هذه المراجعة بناء على طلب أعضـــاء مجلس الادارة من المحكمة تعيين محافظ الحسابات

من أجل التدقيق والمصادقة على حساباتها

إلى السيد: المدير العام للشركة ذات المسؤولية المحدود X

الموضـوع: تقرير محافظة الحسـابات للشـركة ذات المسـؤولية المحدودة X للسـنة المالية 2020.

تنفيذا لمهمة تدقيق الحســـابات التي اتكفل بها لدى الشـــركة ذات المســـؤولية المحدودة X، يشـرفني أن أقدم لكم التقرير العام المتعلق بالحسـابات للفترة من 01 جانفي 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

فضــلا عن ذلك، أجريت تشـخيصـا للأعمال المحاسـبية للشـركة ذات المسـؤولية المحدودة X السنة المالية 2020، كما قمت بتحريات على محتوى المستندات الأساسية التي تبرر العمليات والقيود.

تناولت عملية التدقيق العمليات المنتظمة للسنة المالية، وعمليات التسوية المسجلة في 2020، بالإضافة إلى تقييم نظام المراقبة الداخلية.

حيث نود أن نشـكر الشـركة الذين لم يدخروا أي جهد، وخصـصـوا لنا أفضـل اسـتقبال. وهذا ما أسـهم في تيسـير مهمتنا وبناءا عليه يمكنني أن أقدم إليكم الملاحظات النهائية حول القوائم المالية المدروسة من خلال هذا التقرير الذي يتضمن الأجزاء التالية:
تقرير المصادقة.
القوائم المالية كما هي في 2020/12/31
التحاليل التعليقات والملاحظات حول محتوى وتطور حســـابات الميزانية وقائمة الأرباح والخسائر.

**<u>محافظ الحسابات</u>**

**المطلب الأول: التقرير العام للمصادقة:**

سيدي:

يشرفني أن احيل إليكم، تنفيذا لمهمة تدقيق الحسابات التي كلفت بها بموجب الأمر القضـائي الصـادر عن محكمة خميس الخشـنة بتاريخ 2021/04/25 تحت رقم 1025 لمدة ثلاثة سـنوات 2023/2022/2021، التقرير المتضـمن لرأينا حول الحسـابات الاجتماعية للسنة المالية 2020 حسبما هي مقفلة للشركة ذات المسؤولية المحدودةX التي يوجد مقرها في بحي أولاد علي، ببلدية خميس الخشنة ولاية بومرداس.

لقد قمنا بفحص القوائم المالية للسنة المالية 2020 المتضمن بالخصوص ما يلي:

- الميزانية المحاسبية.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول التدفقات النقدية.
- جدول التغير في رأسمال المال (حقوق الملكية).

الأعمال التي قمنا بها هي متفقة مع القواعد والمعايير التي تحكم المهنة. ولهذا الغرض أجرينا فحصا للحسابات السنوية من خلال أسلوب اختيار العينات التي تحكم عملية تدقيق حسابات الشركات.

تتمثل هذه الفحوصـات في دراسـة المعلومات المثبة والمبررة للبيانات التي تتضـمنها الحسابات. تتمثل أيضا في تقييم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة، ومختلف العمليات المنجزة لإقفال القوائم المالية لسنة 2020.

**<u>محافظ الحسابات</u>**

**1- القواعد والطرق المحاسبية:**

بشكل عام تم مراعاة القواعد والمبادئ المحاسبية الأساسية لاسيما:

- استمرارية الاستغلال.
- ديمومة الطرق المحاسبية من سنة مالية الى أخرى.

أهم الطرق المحاسبية المستعملة في تسجيل العمليات هي كما يلي:

- الطريقة الأساسية لتقييم العناصر المسجلة في المحاسبة هي طريقة التكلفة التاريخية.
- الأصـول الثابتة الملموسـة وغير ملموسـة يتم تقييمها حسـب تكلفة حيازتها. حسـاب الإهلاك وفقا للنمط الثابت حسب تكلفة حيازتها.
- تسجيل المخزونات حسب تكلفة شرائها.
- تقييم الديون بقيمتها الاسمية.

**2- الدفاتر و السجلات الإلزامية:**

بشـكل عام تم إنشـاء الدفاتر القانونية من طرف الشـركة، ويتم مسـك هذه الدفاتر وفقا للملاحظات التالية:

- **الدفتر العام:** يتم ترقيمه وتوقيعه من محكمة حسـبما تحدده المادة 9 من الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سـبتمبر 1975 المتعلق بقانون التجارة، المعدل والمتمم بالمرسـوم التشـريعي رقم 08-93 المؤرخ في 1993/04/25 والمضـبوط يوميا على مستوى الشركة. يتضمن هذا الدفتر ملخصا شهريا لنتائج عمليات الشركة شريطة ان تحفظ في هذه الحالة بكل المستندات التي تسمح بتحقيق في هذه العمليات يوما بيوم.
- **دفتر الجرد:** مرقم موقع من المحكمة ومحدث يوميا. ويتم في هذا الدفتر تسـجيل الميزانية وقائمة الأرباح والخسائر سنويا.
- **دفتر الرواتب:** مرقم موقع من مفتش العمل بتاريخ ..... وهو موجودة ومحدث.
  - سجل العطل مدفوعة الآجر وهو موجودة ومحدث.
  - سجل المستخدمين: وهو موجودة ومحدث.
  - سجل حوادث العمل وهو موجودة ومحدث.
  - سجل الفحوصات التقنية: وهو موجودة ومحدث.
  - سجل العمال الأجانب: وهو موجودة ومحدث.
  - سجل الملاحظات و الإعذارات لمفتشية العمل: وهو موجودة ومحدث.

- سجل الصحة و السلامة وطب العمل: وهو موجودة ومحدث.
- محضر مجلس الإدارة والجمعية العمومية: وهو موجودة ومحدث.

**3- المراقبة المستمرة:**

بالنظر إلى مختلف ضوابط التقييم يمكن تلخيص هذه النتائج، المبينة بالتفصيل في تقريرنا العام. في النقاط الأساسية التالية:

- مسك منتظم للحسابات.
- تحليل حسابات الغير.
- جرد الأصول الملموسة.

**4- عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:**

وفقا لمبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية، يجب أن توافق الميزانية الافتتاحية السنة المالية 2020، الميزانية الختامية للسنة المالية السابقة وهي 2019. هو بشكل عام مطابق لهذا المبدأ.

**5- فيما يتعلق بطريقة التسيير المحاسبي:**

من حيث تسيير الأصول:

يجب ضمان تسيير الأصول بالمراعاة الصارمة للقواعد القانونية والتنظيمية، غير أن تسيير الأصول ليس منظما من جهة وفقا للقواعد القانونية والتنظيمية من أجل تمكين متابعة وضعيتها في كل فترة، بناء عليه فإن الوثيقتين الذين تسمحان بضمان المسك القانوني هما:

ملف الأصول الثابتة الذي يتطلب مسكه، والذي أن يعكس الجرد المادي ( المادة 17 من قرار وزارة المالية المؤرخ في03 جوان 1975).

سجل جرد التثبيتات ( المادتين 33و34 من المرسوم رقم 87.135 المؤرخ في 02 جوان 1987 وقرار وزارة المالية المؤرخ في 21 جويلية 1987 "المحدد للنموذج النمطي لسجل الجرد للعناصر المنقولة.

بالنظر إلى أن سـجل الأصـول الثابتة لا يتم مسـكه، يجب إعادة النظر في ملف الأصـول الثابتة وتحسـينه وتحديثه خلال عمليات الجرد المادي المقبلة وبعد المقارنة مع المحاسبة.

كقاعدة عامة يتم فتح بطاقة لكل عنصـر أصـل تمت حيازته، ولكن من الممكن مسـك بطاقة وحيدة لعدد من العناصـر المتماثلة في طبيعتها وخصـائصـها وقيمتها التي تمت حيازتها بنفس التاريخ، يتم إذن حساب الإهلاك بشكل عام، شريطة أن يتم تمييز كل عنصر برقم جرد خاص.

من حيث المستحقات (الذمم المالية المدينة) والديون:

مراكز المستحقات يتم بشكل عام لا تحليلها بالمقارنة مع السنوات المالية السابقة.

إجراء عمليات منتظمة لتحليل الحسابات.

المستحقات والديون تتطلب تحليلا معمقا من اجل استخلاص حساب الأرصدة.

**6- الإجراءات المتخذة:**

في إطار تنفيذ مهمتنا قمنا بتنفيذ كل الإجراءات التي اعتبرناها ضـرورية بالنظر إلى الظروف ووفقا لقواعد المهمة، بشكل خاص قمنا بإجراء ما يلي:

- دراسة وتقييم الإجراءات الإدارية والمحاسبية ونظام المراقبة الداخلي.
- دراسـة الحسـابات السـنوية باسـتعمال مختلف الطرق والإجراءات المحددة في معايير المهنة ، وخاصـة : الفحص المستندي (مقارنة الحسابات/الوثائق الإثباتية، دراسة القوة الإثباتية للوثائق المحاسبية...).
- المراجعة التحليلية (التحقيق والمقارنة الزمنية، البحث على قرائن....).
- تقييم أعمال مسك جرد المخزونات والأصول.

**7- القوائم المالية:**

- يتطلب إعادة صياغة جدول تغير رأسمال لأنه لا يعكس حقيقة رأس المال.
- يتطلب إعداد جدول تدفقات الخزينة بما يعكس الصورة الصادقة للشركة.

- يتطلب إعادة صـــياغة ملحق القوائم المالية ويجب أن يتوافق مع معطيات الميزانية، حساب الأرباح والخسائر.
- جدول التدفقات النقدية والتغيرات في رأسمال.

**8- الرأي حول الحسابات:**

وفقا للملاحظات والتحفظات المبنية في هذا التقرير والتي تتطلب معالجتها من طرف الشـركة، وبالنظر إلى الإجراءات التي قمنا بها وفقا لقواعد المراجعة، يمكننا أن نصـادق، أن الحسابات السنوية حسبما هي مبينة في الملاحق، أنها منتظمة وصادقة وتعطي صورة حقيقة لنتيجة العمليات وحركات الخزينة للسـنة المالية 2020 بالإضـافة إلى الوضـعية المالية والأصول

**محافظ الحسابات**

## المطلب الثاني:عرض القوائم المالية المقفلة بتاريخ: 2020/12/31

**الجدول رقم (3-1)جانب الأصول لميزانية الشركة X لسنة:2020**

| البيان | 2020 | | | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| | الخام | إهتلاكات-أرصدة | صافي | صافي |
| **الأصول المثبتة (غير الجارية)** | | | | |
| **فارق الشراء (ou goodwill)** | | | | |
| **التثبيتات المعنوية** | - | - | - | - |
| **التثبيتات المادية** | | | | |
| الأراضي | - | - | - | - |
| البناءات | - | - | - | - |
| التثبيتات العينية الأخرى | 25 894 564,20 | 15 232 359,14 | 10 662 205,06 | 9 511 840.00 |
| إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى | - | - | - | - |
| **التثبيتات الجاري إنجازها** | - | - | - | - |
| **الثبيتات المالية** | | | | |
| السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة | - | - | - | - |
| المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة | - | - | - | - |
| السندات الأخرى المثبتة | - | - | - | - |
| القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية | - | - | - | - |
| الضرائب المؤجلة على الأصول | - | - | - | - |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | **25 894 564,20** | **15 232 359,14** | **10 662 205,06** | 9 511 840.00 |
| **الأصول الجارية** | | | | |
| **المخزونات و المنتجات قيد الصنع** | - | - | - | - |
| **الحسابات الدائنة - الإستخدامات المماثلة** | | | | |
| الزبائن | 39 265 289,84 | - | 39 265 289,84 | 28 515 290.00 |
| المدينون الأخرون | 2 010 000,00 | - | 2 010 000,00 | 5 040 000.00 |
| الضرائب | 20 356 587,03 | - | 20 356 587,03 | 7 494 357.00 |
| الأصول الأخرى الجارية | - | - | - | - |
| **الموجودات و ما يماثلها** | | | | |
| توظيفات و أصول مالية جارية | - | - | - | - |
| أموال الخزينة | 26 847 221,97 | - | 26 847 221,97 | 814 397.00 |
| **مجموع الأصول الجارية** | **88 479 098,84** | | **88 479 098,84** | **41 864 044.00** |
| **المجموع العام للأصول** | **114 373 663,04** | **15 232 359,14** | **99 141 303,90** | **51 375 884.00** |

| الجدول رقم (3-2)جانب الخصوم لميزانية الشركة X لسنة:2020 | | |
|---|---|---|
| **البيان** | **2020** | **2019** |
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | |
| رأس المال الصادر(أو حساب المستغل) | 10 000 000,00 | 10 000 000.00 |
| رأس المال غير المطلوب | - | - |
| العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) | 1 000 000,00 | 1 000 000.00 |
| فارق إعادة التقييم | - | - |
| فارق المعادلة | - | - |
| النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) | 391 401,92 | 48 611 845.00 |
| رؤوس الأموال الخاصة الأخرى،ترحيل من جديد | 288 159,14 | - 48 323 686.00 |
| **حصة الشركة المدمجة (1)** | - | - |
| **حصة ذوي الأقلية (1)** | - | - |
| **المجموع I** | **11 679 561,06** | **11 288 159.00** |
| **الخصوم غير الجارية** | | |
| القروض و الديون المالية | - | - |
| الضرائب (المؤجلة و المرصود لها) | - | - |
| الديون الأخرى غير الجارية | - | - |
| المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا | - | - |
| **مجموع الخصوم غير الجارية II** | **-** | **-** |
| **الخصوم الجارية** | | |
| الموردون و الحسابات الملحقة | 60 634 887,48 | - |
| الضرائب | 539 771,00 | 10 000.00 |
| الديون الأخرى | 26 287 084,36 | 40 077 725.00 |
| خزينة الخصوم | - | - |
| **مجموع الخصوم الجارية III** | **87 461 742,84** | **40 087 725.00** |
| **المجموع العام للخصوم** | **99 141 303,90** | **51 375 884.00** |

**الجدول رقم (3-3)جدول حسابات النتائج الشركة X لسنة:2020**

| الحساب | البيان | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| 70 | المبيعات و المنتوجات الملحقة | 333 218 461,97 | 94 762 135.00 |
| 72 | تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع | - | - |
| 73 | الإنتاج المثبت | - | - |
| 74 | اعانات الاستغلال | - | - |
| **I** | **إنتاج السنة المالية (1)** | **333 218 461,97** | 94 762 135.00 |
| 60 | المشتريات المستهلكة | - 309 112 981,46 | - |
| 61 & 62 | الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى | - 4 699 613,13 | - |
| **II** | **الاستهلاك السنة المالية (2)** | **- 313 812 594,59** | - |
| **III** | **القيمة المضافة للإستغلال (1-2)** | **19 405 867,38** | - |
| 63 | أعباء المستخدمين | - 1 882 386,30 | - |
| 64 | الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة | - 1 353 792,92 | - |
| **IV** | **إجمالي فائض الإستغلال** | **16 169 688,16** | - |
| 75 | المنتجات العملياتية الأخرى | - | - |
| 65 | الأعباء العملياتية الأخرى | - | - |
| 68 | المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة | - 4 974 742,60 | 3 953 891.00 |
| 78 | استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات | | |
| **V** | **(5)النتيجة العملياتية** | **11 194 945,56** | - |
| 76 | المنتوجات المالية | - | - |
| 66 | الأعباء المالية | - 10 748 134,22 | - |
| **VI** | **(6)النتيجة المالية** | **- 10 748 134,22** | - |
| **VII** | **النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)** | **446 811,34** | - |
| 695 & 698 | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | - 91 810,00 | - |
| 692 & 693 | الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية | - | - |
| **VIII** | **مجموع منتجات الأنشطة العادية** | **333 218 461,97** | - |
| **IX** | **مجموع أعباء الأنشطة العادية** | **- 332 863 460,63** | - |
| **X** | **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | **355 001,34** | - |
| 77 | عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها) | 43 133,92 | - |
| 67 | عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها) | - 6 733,34 | - |
| **XI** | **النتيجة غير العادية** | | |
| **12** | **صافي نتيجة السنة المالية** | **355 001,34** | - |

**المطلب الثالث :التحاليل ،التعليقات والملاحظات حول محتوى وتطور حسابات الميزانية وقائمة الأرباح والخسائر**

سمحت التحريات التي أجريناها في عين المكان وأيضا من خلال المستندات والوثائق المحاسبية فضلا عن دراسة القوائم المالية كما هي في 31 ديسمبر 2020 باستخلاص النتائج التالية فيما يتعلق بحسابات الميزانية (الأصول والخصوم) وحسابات النتائج.

1- تقييم وتصنيف الأصول الجارية وغير الجارية:

سجلت أصول الشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2020 رصيدا خام قدره 114 373 663.00دج والذي ينقسم إلى:

الجدول رقم (3-4): تقييم وتصنيف الأصول الجارية وغير الجارية:

| العناصر | المبلغ | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أصول غير جارية | 25 894 564.00 | 22.64% |
| أصول جارية | 88 479 099.00 | 77.36% |
| مجموع الأصول | 114 373 663.00 | %100 |

1-1 الأصول غير الجارية:

بتاريخ 2020/12/31 كانت حسابات الأصول غير الجارية للشركة على النحو التالي:

الجدول رقم (3-5): الأصول غير الجارية

| العنوان | إجمالي الأصول غير الجارية | | |
|---|---|---|---|
| | 2020 | 2019 | التغير 19/20 |
| الأصول الثابتة الملموسة | 25 894 564.20 | 19 769 456.94 | 6 125 107.26 |
| المجموع | 25 894 564.00 | 19 769 456.94 | 6 125 107.26 |

بشكل عام شهدت الأصول الثابتة زيادة بنسبة 30.98% خلال السنة المالية 2020 بالمقارنة مع السنة المالية 2019، الفواتير المتعلقة بالأصول التي تم حيازة التثبيتين وتسجيلها في قيد واحد.

**التوصيات:**

التسجيل المحاسبي لكل تثبيت في حسابه الخاصة وعدم جمعها في قيد واحد لتسهل عملية مراقبتها.

الالتزام بإعداد بطاقة التثبيتات لكل واحد أو لمجموعة متناسقة من حيث الخصائص.

الالتزام بالجرد المادي للتثبيتات مرة على الأقل في نهاية السنة، مع تعيين مختلف التغيرات التي تطرأ عليها بدقة.

يجب إعداد جداول الاهتلاك الخاصة بكل تثبيت على حدا، وتسجيل أقساط الاهتلاك لكل تثبيت بشكل منفصل.

معالجة خسائر الصرف المتعلقة بالتثبيتات، تحميل التثبيتات بالمصارف الخاصة بها

معالجة عناصر الأصول ذات القيمة الضعيفة من خلال تنفيذ إجراءات قواعد النظام المحاسبي المالي.

## 1-2 الأصول الجارية

ارتفعت قيمة الاصول الجارية بمقدار 46 615 054.84دج في السنة المالية 2020 مقارنة بالسنة المالية 2019، وهي تنقسم إلى:

الجدول رقم (3-5): الأصول الجارية

| البيان | 2020 | 2019 | التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| الزبائن | 39 265 289,84 | 28 515 290.00 | 10 749 999.84 | % 37.69 |
| المدينون الأخرون | 2 010 000,00 | 5 040 000.00 | - 3 030 000.00 | %60.11 |
| الضرائب | 2 356 587,03 | 7 494 357.00 | 12 862 230.00 | %171.62 |
| الخزينة | 26 847 221,97 | 814 397.00 | 26 032 825.00 | %3 196.57 |
| مجموع الأصول الجارية | 88 479 098,84 | 41 864 044.00 | 46 615 054.84 | |

مستحقات الزبائن:

عناصر المستحقات على الزبائن غير المستردة بتاريخ الإقفال والمتعلقة بالغير هي كمايلي:

**الجدول رقم (3-7): عناصر المستحقات على الزبائن غير المستردة.**

| البيان | الحساب | 2020 |
|---|---|---|
| الزبائن (البيع وتقديم الخدمات) | 411100 | 26 606 844.99 |
| الزبائن (اقتطاع الضمان) | 411200 | 12 658 444.85 |
| مجموع الأصول الجارية | | 39 265 289.84 |

سجلنا أن هناك ارتفاع في مستحقات الزبائن لسنة 2020 بنسبة 37.69 % مقارنة مع سنة 2019.

**التوصيات:**

يتوجب القيام بتحليل لكامل العناصر وحصر جميع الزبائن مع بياناتهم.

ترتيب الزبائن من حيث المبالغ والاقدمية، لتحديد طريقة التعامل معهم فيما يخص المؤونة، واتخاذ الإجراءات لتحصيل قيمتها.

متابعة اقتطاعات لضمان في جدول خاص لتحصيل قيمتها.

بعض حسابات الزبائن تظهر دائنة خلال الدورة، دون إثبات أي تسبيقات (C005 – KUZU TOPLU KONUTC021–SARL C026–SARL WINWAY PVC–DEKINSAN) او هناك عدم إثبات للمبيعات في وقتها.

المدينون الأخرون

عناصر المدينون الآخرون بتاريخ الإقفال والمتعلقة بالغير هي كما يلي:

**الجدول رقم (3–8): عناصر المدينون الآخرون.**

| البيان | الحساب | 2020 |
|---|---|---|
| تسبيقات | 409000 | 500 000.00 |
| الأعباء المسجلة مسبقا | 486000 | 1 510 000.00 |
| مجموع الأصول الجارية | | 2 010 000.00 |

سجلنا أن هناك ارتفاع في مستحقات الزبائن لسنة 2020 بنسبة 37.69 % مقارنة مع سنة 2019

بالنسبة لسنة المالية 2020 لم تتم ملاحظة أي مخصصات للاحتياطات بالنظر إلى خطر التعرض إلى عدم قابلية الاسترداد وبالنظر إلى حجم المستحقات ومبدأ الحذر. الذي يجب أن يثبت في كل سنة فقد القيمة، مع استرجاع لتلك التي أصبحت من دون موضوع وزيادة في مخصصات المستحقات المشكوك تحصيلها والتي ازداد الخطر بشأنها.

حسابات الزبائن يتم قفلها في نهاية الفترة من أجل استخلاص رصيد كل زبون، غير أن هذه المعلومات لا يتم تدعيمها بتحليل يسمح بتحديد وضعية المستحقات حسب عمرها وبناءا علية تقييم كل مخاطر عدم قابلية الاسترداد ونقص القيمة.

الضرائب والعناصر المماثلة

عناصر الضرائب بتاريخ الإقفال هي كما يلي:

**الجدول رقم (3-9): عناصر الضرائب.**

| البيان | الحساب | 2020 |
|---|---|---|
| الرسم على القيمة المضافة | 445660 | 5 888 826.28 |
| قرض الضريبة المؤجل | 445670 | 14 467 760.75 |
| مجموع الأصول الجارية | | 20 356 587.03 |

سجلنا أن هناك ارتفاع في عناصر الضرائب والعناصر المماثلة لسنة 2020 بنسبة 171.62% مقارنة مع سنة 2019

فيما يخص الرسم على القيمة المضافة للحساب445660، يتوجب تحليل الحساب وإعداد قائمة بملغ الرسم الخاص بالفواتير التي لم يسترجع الرسم الخاص بها، والقيام بالتصريح به واسترجاعه. الالتزام بالتصريح بالرسم على القيمة المضافة في وقتها

فيما يخص قيمة تسبيق الرسم على القيمة المضافة المسجل في G50 لشهر جانفي 2020، فانه لا يتوافق مع تسبيق السنة الماضية 2019 والمسجل في المحاسبة والذي كان يقدر بـ 356.75 494 7دج.

الالتزام بالتصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالأجور حسب كل شهر وفي وقتها، وإدراج الأساس الخاضع حتى لو لم تكن هنا ضريبة مستحقة.

**الخزينة**

عناصر الخزينة بتاريخ الإقفال هي كما يلي:

**الجدول رقم (3-10): عناصر الخزينة**

| البيان | الحساب | 2020 |
|---|---|---|
| الحساب البنكي لبنك السلام + البنك العربي | 512000 | 26 230 146.04 |
| الصندوق | 530000 | 617 075.93 |
| مجموع الأصول الجارية | | 26 847 221.97 |

سجلنا أن هناك ارتفاع في عناصر الخزينة لسنة 2020 بنسبة 196.57% 3 مقارنة مع سنة 2019، كما سجلنا الملاحظات والتوصيات التالية:

يجب تخصيص لكل حساب بنكي في المحاسبة حساب خاص ب هاو يومية مساعدة حتي يمكن متابعته وتحديد الفروقات بكل دقة.

تسجيل فروقات بين رصيد الشركة لدى البنك ورصيد البنك لدى الشركة بمقدار 69 893.04دج يجب تبريره.

**الجدول رقم (3-11): تسجيل الفروقات بين رصيد الشبكة.**

| البيان | الرصيد لدى البنك بتاريخ 2020/12/31 | الرصيد لدى الشركة بتاريخ 2020/12/31 |
|---|---|---|
| الحساب البنكي لبنك السلام | 70 356.90 | 26 230 146.04 |
| البنك العربي | 26 089 896.10 | |
| مجموع | 26 160 253.00 | 26 230 146.04 |
| الفرق | 69 893.04 | |

الالتزام بإعداد كشف المقاربة البنكية على الاقل مرة في الشهر وتبرير الفروقات المسجلة؛

الالتزام بإعداد محضر جرد الصندوق عند إقفال الحسابات للسنة المالية؛

سـجلنا أن الصـندوق سـجل رصـيد دائن من 2020/10/31 إلى غاية 2020/12/02 وهذا غير ممكن الحدوث والذي يجب معالجته مستقبلا.

العمل على إعداد إجراءات تسير الخزينة وكيفية تسييرها.

تبرير العمليات التي تمت في الحســـاب 451000 وما هي طبيعة العلاقة التي تربط بالشركة بالشركة X

تبرير المسـحوبات النقدية التي تمت من الحسـاب البنكي بالمعلومات الكاملة ولماذا لم يتم استعمال الحساب البنكي في إيفاء جميع التسديدات.

**الجدول رقم (3-12): تبرير المسحوبات النقدية**

| التاريخ | رقم الشيك | البيان | المبالغ |
|---|---|---|---|
| 17/12/2020 | | ALIMENTATION BANQUE/CAISSE | 1 300 000,00 |
| 17/03/2020 | | ALIMENTATION CAISSE/BANQUE | 100 000,00 |
| 19/03/2020 | CH0632680 | ALIMENTATION CAISSE/BANQUE | 2 000 000,00 |
| 25/03/2020 | CH5428425 | ALIMENTATION CAISSE/BANQUE | 600 000,00 |
| 21/04/2020 | CH0632686 | ALIMENTATION CAISSE/BANQUE | 1 000 000,00 |
| 29/04/2020 | | ALIMENTATION CAISSE/BANQUE | 100 000,00 |
| 30/06/2020 | CH5428426 | ALIMENTATION CAISSE/BANQUE | 700 000,00 |
| 21/07/2020 | | ALIMENTATION CAISSE/BANQUE | 2 000 000,00 |
| 22/07/2020 | | ALIMENTATION CAISSE/BANQUE | 1 000 000,00 |
| 28/07/2020 | CH5428434 | ALIMENTATION CAISSE/BANQUE | 1 200 000,00 |
| 30/08/2020 | CH5428439 | ALIMENTATION CAISSE/BANQUE | 200 000,00 |
| المجموع | | | 10 200 000,00 |

تبرير التحويلات التي تمت من الصندوق الى البنك.

**الجدول رقم (3-13): تبرير التحويلات.**

| التاريخ | البيان | المبالغ |
|---|---|---|
| 14/07/2020 | ALIMENTATION<br>BANQUE/CAISSE | 1 200 000,00 |
| 30/08/2020 | ALIMENTATION<br>BANQUE/CAISSE | 200 000,00 |
| 30/09/2020 | ALIMENTATION<br>BANQUE/CAISSE | 2 300 000,00 |
| 20/10/2020 | ALIMENTATION<br>BANQUE/CAISSE | 700 000,00 |
| 19/11/2020 | ALIMENTATION<br>BANQUE/CAISSE | 100 000,00 |
| 02/12/2020 | ALIMENTATION<br>BANQUE/CAISSE | 100 000,00 |
| المجموع | | 4 600 000.00 |

لماذا تم تسديد مبالغ كبيرة عن طريق الصندوق مثل:

| التاريخ | البيان | المبالغ |
|---|---|---|
| 13/08/2020 | CONST DOUANE 529/015926 | 2 660 131,00 |
| 24/09/2020 | REGL DOUANE D10-2020-016068 | 1 331 837,00 |
| 30/09/2020 | REGL SALAIRE 2020-09 | 338 464,68 |
| المجموع | | 4 330 432,68 |

2- تقييم وتصنيف الخصوم الجارية وغير الجارية:

سجلت خصوم الشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2020 رصيدا قدره 114 373 663.00دج والذي ينقسم إلى:

**الجدول رقم (3-14): تقييم وتصنيف الخصوم الجارية والغير جارية.**

| العناصر | المبلغ | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الأموال الخاصة | 11 679 561.00 | %11.78 |
| الخصوم الجارية | 87 461 743.00 | %88.22 |
| مجموع الخصوم | 99 141 304.00 | %100 |

2-1 الأموال الخاصة

فيما يخص نتيجة السنة المالية التي تمثل الفرق بين الإيرادات والمصاريف للسنة المالية، وهي تمثل قياسا محاسبيا للنتيجة التي تظهر في خصوم الميزانية وعنصر جوهري لتحليل المردودية المالية للشركة. صافي النتيجة في 31 ديسمبر 2020 هي ربح والمبين في الميزانية بقيمة 391 402.00 دج.

لم يتغير رأس المال الاجتماعي للشركة بالمقارنة مع السنة المالية السابقة.

الحركة المسجلة على مستوى "الترحيل من جديد" تتعلق بنتيجة السنة المالية .

2-2 الخصوم الجارية

| البيان | 2020 | 2019 |
|---|---|---|
| الموردون والحسابات الملحقة | 60 634 887,48 | - |
| الضرائب | 539 771,00 | 10 000.00 |
| الديون الأخرى | 26 287 084,36 | 40 077 725.00 |
| المجموع | 87 461 743.00 | 40 087 725.00 |

سجلنا أن هناك ارتفاع في الخصوم الجارية لسنة 2020 بنسبة 118.17 % مقارنة مع سنة 2019، كما سجلنا الملاحظات والتوصيات التالية:

**الجدول رقم (3-15): الموردون والحسابات الملحقة.**

| الحساب المساعد | المورد | 2020 | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| FE008 | NUR IS PVC EXPORTATEUR | 60 381 630.90 | 99.58% |
| FI014 | SARL KING TRANSIT | 00.1 000- | 00.0016-% |
| FI035 | TRANSIT DES STEPPES | 254 256,58 | 00.42% |
| | المجموع | 60 634 887.48 | %100 |

**التوصيات:**

إنجاز تحليل تفصـــيلي لحســـاب المورد وتحديد المبالغ غير المســـددة والفواتير الخاصة بها.

الموردون والحسابات الملحقة

| رقم الحساب | البيان | المبالغ |
|---|---|---|
| 444000 | الضريبة على أرباح الشركات | 91 810,00 |
| 447210 | الرسم على النشاط المهني | 447 961,00 |
| | المجموع | 539 771,00 |

الديون الأخرى

| رقم الحساب | البيان | المبالغ |
|---|---|---|
| 419000 | التسبيقات | .001250000 |
| 431000 | الهيئات الاجتماعية | 31244,04 |
| 432000 | الهيئات الاجتماعية الاخرى | 121183,42 |
| 451000 | عمليات التجميع | 1811107,13 |
| 455100 | حساب جاري الشريك | .00932 876 |
| 456000 | الشركاء –عمليات على راس المال | 1417,75 |
| 457000 | الشركاء– توزيع الارباح | 03607376,4 |
| 457001 | الشركاء– توزيع الارباح | 018529061,1 |
| 470000 | حساب الانتظار | 58762,51 |
| | المجموع | 026287084,4 |

**التعليقات والملاحظات**

التسبيقات المسجلة هي متعلقة بالسنة الملية 2019 ولم تتم أي عمليات فيها خلال سنة 2020 يتوجب تحليلها بشكل مفصل لمتابعتها وترصيدها مستقبلا.

الهيئات الاجتماعية بمبلغ 244,0431دج متعلق باشتراكات الضمان الاجتماعي للعمال لشهر ديسمبر 2020.

الهيئات الاجتماعية الأخرى التي تحتوي على مبلغ 183,42121دج متعلق بالاشتراكات الخاصة بالعمال للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة للثلاثي الرابع من سنة 2020.

عمليات التجميع التي تحتوي على مبلغ 107,138111دج يجب تبرير العمليات الخاصة بهذا الحساب.

حساب جاري الشريك 455100 الذي تحتوي على مبلغ 00 .932876 دج، باعتبار ان الشركة فيها أكثر من شريك وجب تحديد اسم الشريك في الحساب ليتم متابعته على أحسن وجه.

الشركاء –عمليات على رأس المال الذي يحتوي على مبلغ 417.75 1 دج رصيد يعود لسنة 2019.

الشركاء– توزيع الأرباح الحساب 457000 الذي يحتوي على مبلغ 376.40 607 3 دج رصيد يعود لسنة 2019 يجب تقديم تحليله وتبريراته.

الشركاء– توزيع الأرباح الحساب 457001 الذي يحتوي على مبلغ 061.10 529 18 دج رصيد يعود لسنة 2019 يجب تقديم تحليله وتبريراته.

حساب الانتظار 470000 الذي يحتوي على مبلغ 762.51 58دج، هذا الحساب مؤقت يستعمل خلال السنة بصفة مرحلية ويجب ان يرصد في نهاية السنة المالية.

3–فحص حسابات النتائج:

**الجدول رقم (3–16) : تحليل تطور رقم الأعمال**

| البيان | 2020 | 2019 | الفرق | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| المبيعات والمنتوجات الملحقة | 333 218 461,97 | 94 762 135.00 | 238 456 326.97 | % 251.63 |

تم تسجيل تطور في رقم أعمال الشركة بقيمة 326.97 456 238 دج مقارنة بالسنة الماضية أي بزيادة تقدر بـ 251.63 %. تفصيل مكوناته هو كما يلي:

| رقم الحساب | البيان | المبالغ |
|---|---|---|
| 704000 | مبيعات أشغال | 333 218 461,97 |
| 770000 | عناصر غير عادية | 43 133,92 |
| المجموع | | 238 456 326.97 |

سجلنا اختلاف التسجيلات المحاسبية في اليوميات المساعدة المرسلة وملف المحاسبة pc compta تبقى للتبرير.

مراجعة الحساب 770000 وتبرير تسجيله محاسبيا.

عدم وجود الفواتير الاصلية لبعض المبيعات؛ مع شرح كيفية الفوترة ومراقبتها، مع توضيح الرسم على القيمة المضافة الخاضع لها النشاط

الايداعات في حساب الشركة من المبيعات تقوم بها الشركة نفسها هذا ما تثبته الوصولات المقدمة.

**الجدول رقم (3-17): تحليل الاعباء**

| رقم الحساب | البيان | المبالغ |
|---|---|---|
| 601000 | المواد الأولية | 305 725 172,59 |
| 605000 | مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال | 1 942 015,34 |
| 608000 | مصاريف الشراء التابعة | 1 445 793,53 |
| 613000 | الإيجارات | 1 590 000,00 |
| 615000 | الصيانة والتصليحات، والرعاية | 18 824,79 |
| 617000 | الدراسات والأبحاث | 620 500,00 |
| 622000 | أجور الوسطاء والأتعاب | 1 674 000,00 |
| 623000 | الإشهار والنشر والعلاقات العامة | 30 110,00 |
| 627000 | الخدمات المصرفية وما شابهها | 766 178,34 |
| 631000 | أجور العاملين | 1 353 358,44 |
| 635100 | CNAS الإشتراكات المدفوعة للهيئات الإجتماعية | 353 632,60 |
| 635800 | CACOBATPH الإشتراكات المدفوعة للهيئات الإجتماعية | 175 395,26 |
| 642100 | TAP الضرائب والرسوم غير المسترجعة عن رقم الأعمال | 1 350 600,00 |
| 645000 | الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج) | 3 192,92 |
| 660000 | الأعباء المالية | 0,20 |
| 666000 | خسائر الصرف | 10 748 134,02 |
| 670000 | العناصر غير العادية – الأعباء | 6 733,34 |
| 681000 | المخصصات للإهتلاكات و التموينات وخسائر القيمة والأصول غير الجارية | 4 974 742,60 |
| 695000 | الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية | 91 810,00 |

**التعليقات والملاحظات**

تبرير كيفية الاعتماد على أسعار الصرف عند إثبات عمليات الاستيراد وعند تسديد الموردين في الخارج باعتبار أن فروق الصرف يظهر مبلغ خسارة صرف بقيمة 10 748 134.02دج.

المواد الأولية بمبلغ172,59 725 305 دج تم استهلاك كامل مشتريات الدورة ولم يبقى أي مخزون.

مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال بمبلغ 015,34 942 1دج متعلقة بالرسوم الجمركية والأعباء المتعلقة بمصاريف الشراء، هنا يجب الإشارة إلى توحيد طرق التسجيل فمرات تدمج في تكلفة الشراء وهنا نجدها تسجل بطريقة منفصلة مثل ما هو مسجل في 07– folio 03.

مصاريف الشراء التابعة في الحساب 608000 بمبلغ 793,53 445 1دج، على أي اساس يتم فصل التكاليف؛

الصيانة والتصليحات، والرعاية بمبلغ 824,79 18دج لم يتم الحصول على الوثائق المبررة.

الدراسات والأبحاث بمبلغ 500,00 620 دج لم يتم الحصول على الوثائق المبررة.

لماذا يتم التركيز على مورد واحد من الخارج سواء تعلق الأمر بتوريد المواد الأولية أو حتى التثبيتات لصالح الشركة، هذا الاعتماد على مورد واحد ممكن أن يمس بقاعدة محاسبية أساسية وهي استمرارية الشركة في مزاولة نشاطها على الاقل في الامد المنظور.

**محافظ الحسابات.**

**المطلب الرابع: التقارير الخاصة**

1-تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 سـيدي: تنص المادة 628 من المرسـوم التشـريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 أبريل 1993، المعدل والمتمم للأمر رقم 79-75 المؤرخ في 26 سـبتمبر 1975،المتعلق بالقانون التجاري، على أن أي اتفاقية بين الشـركة وأحد مديريها، سـواء كانت مباشـرة أو غير مباشـرة، أو من خلال شـخص وسـيط يجب أن تخضـع إلى ترخيص مسـبق من الجمعية العمومية العادية للمسـاهمين، تحت طائلة بطلانها ونفس الأمر ينطبق على الاتفاقيات المبرمة بين الشركة ومؤسسة أو أحد أعضاء مجلس الإدارة والشركاء أو أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين.

فيما يتعلق الشـركة ذات المسـؤولية المحدودةX أعلمكم بأني لسـت على دراية بوجود أي اتفاقية ولا قرض خلال السنة المالية 2020.

**محافظ الحسابات**

2-تقرير خاص حول أعلى خمسة رواتب

شهادة مصادقة على صحة اعلى خمسة رواتب لسنة المالية الممتدة من 2020/01/01 الى 2020/12/31 طبقا للأحكام الفقرة الثالثة من المادة 680 من القانون التجاري المعد والمتمم نشـهد على صـحة المبالغ الإجمالية للرواتب المدفوعة لخمسـة مسـتخدمين ذوي اعلى راتب في الشـركة ليرتفع هذا المبلغ خلال السـنة المالية المنتهية في2020/12/31 الى: ..... دج

| الرقم | الاسم و اللقب | الوظيفة | الراتب |
|---|---|---|---|
| 01 | | | |
| 02 | | | |
| 03 | | | |
| 04 | | | |
| 05 | | | |
| المجموع الكلي | | | |

**محافظ الحسابات**

3-التقرير الخاص حول نتائج لسنوات الخمس الأخيرة للشركة

طبقا للأحكام الفقرة 06 من المادة 678 من القانون التجاري نقدم نتائج الخمس ســـنوات الأخيرة للشركة .

| السنوات | طبيعة النتيجة | المبلغ |
|---|---|---|
| 2016 | نتيجة ايجابية | |
| 2017 | نتيجة سلبية | |
| 2018 | نتيجة سلبية | |
| 2019 | نتيجة ايجابية | |
| 2020 | نتيجة ايجابية | |

نتيجة خمس سنوات الأخير إيجابية وهذا يدل على ان الشركة ليس عليها خطر في المدى القصير والمتوسط على الاقل

**محافظ الحسابات**

**ملخص الفصل:**

من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها في مكتب محافظ الحسابات قمنا بالتعرف على المكتب وعلى الخدمات التي يقوم بها والهيكل التنظيمي للمكتب وتعرفنا على مختلفة الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات من التعرف على المؤسسة، فحص القوائم المالية، بالإضافة إلى دراسة المعلومات المثبتة والمبررة للبيانات التي تتضمنها الحسابات وتقييم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة والقيام بالتحاليل والتعليقات والملاحظات حول تطور الحسابات وإبداء رأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية في شكل تقارير تكون ذات ثقة لمستخدميها وذوي المصلحة بها، كما يعمل على تصويت المؤسسة في اتخاذ القرار.

# خاتمة

**الخاتمة**

وفي الأخير بعد أن تطرقنا في دراستنا الى الجانب النظري وبعدها دراسة ميدانية اكتملت دراستنا بالإجابة على تساؤلات الإشكالية المحددة بـ :

كيف يساهم محافظ الحسابات من خلال إجراءات الفحص والتدقيق في إضفاء المصداقية

وبه سنقوم بعرض النتائج المتوصل إليها في دراستنا الميدانية

**أولا : نتائج اختبار الفرضيات :**

1- **الفرضية الأولى** :إمكانية إضفاء محافظ الحسابات المصداقية على القوائم المالية

تكتسب القوائم المالية صيغة المصداقية إذا ما تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية وبناءا على وثائق ثبوتية مما يعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بتأكيد من محافظ الحسابات و هو ما يؤكد صحة الفرضية

2- **الفرضية الثانية** : قابلية التحقق من المعلومة المحاسبية في القوائم المالية

يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير المصادقة بناءا على فحص القوائم المالية من الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج وجدل التدفقات النقدية وجدول التغير في رأس المال بناءا على الدفاتر والسجلات ومختلف الوثائق الثبوتية التي تمكن محافظ الحسابات من التحقق من المعلومة المحاسبية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

3- **الفرضية الثالثة** : يتمتع محافظ الحسابات بصفة الحيادية في قيامه بالمصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به فهو بمثابة حكم في مقابلة رياضية فهو يمتنع من التدقيق في المؤسسات التي يرى فيها مصلحة بأي شكل من الأشكال أو وجود صلة قرابة ، ويقوم بعمله بشكل مهني وإبداء رأيه بشكل فني محايد وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة .

**ثانيا : نتائج الدراسة**

يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية والموضوعية بالإضافة إلى الكفاءة والعناية المهنية أثناء أدائه لمهامه للوصول إلى رأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية.

تساهم المراجعة القانونية في زيادة المنفعة عند استخدام القوائم المالية حيث أن محافظ الحسابات يقدم تقريره حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك مدى صحة هذه القوائم المالية لتحديد درجة الإعتماد عليها.

إن المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من سنة لأخرى، ويكون الغرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم المالية ويوضع هذا التقرير تحت تصرف مستخدمي القوائم المالية.

يسعى محافظ الحسابات إلى توظيف أساليبه الخاصة وإستعمال التقنيات الموجودة وكذا تطوير أدائه للتكيف مع التطورات الحاصلة في المهنة ولكي يضفي المصداقية على القوائم المالية.

تعد القوائم المالية ذات مصداقية إذا عبرت عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وتكون مثبة بالوثائق الثبوتية وقد طبقت المبادئ المحاسبية بشكل جيد.

لمحافظ الحسابات دور هام في مكافحة الفساد وتصويب قرار مستخدمي القوائم المالية من أصحاب القرار في المؤسسة وخارجها.

**ثالثا : التوصيات و الإقتراحات:** من خلال الدراسة نستخلص التوصيات التالية:

- إلزام محافظي الحسابات بدورات تكوينية لزيادة كفائتهم ومهارتهم واطلاعهم على أحدث المستجدات في معايير التدقيق.
- الاهتمام بتقارير محافظ الحسابات وعدم إهمالها والأخذ بها و بالتوصيات والحلول
- إجبار المؤسسات كبيرة الحجم على وضع تدقيق داخلي لتسهيل مهمة محافظ الحسابات و يساعده على أداء مهمته بشكل جيد.

- الحفاظ على على استقلالية محافظ الحسابات لتعزيز مصداقية القوائم المالية .
- ضرورة اطلاع محافظ الحسابات على التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير والشروحات الجديدة التي تصدر عن معايير المحاسبة الدولية والمحلية .

**رابعا أفاق الدراسة:**

تناولت هذه المذكرة موضوع دور محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية ومن خلال دراستنا نأمل ان يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

دور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد في المؤسسات العمومية الاقتصادية.

أهمية تقارير محافظ الحسابات في تطور المؤسسات الإقتصادية.

# المراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

1.الكتب:


- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي (2006)،المراجعة الداخلية وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، تلمسان الجزائر، ص 39-53
- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، د ط، دار الجامعة الجديدة، االزاريطة 7886.
- نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 7882، ص 667 . 666.
- سرايا محمد السيد، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ،2007ص 69 ،68
- رؤوف عبد المنعم، مبادئ المراجعة بين الفكر و التطبيق، الفاروق الحديثة للطباعة و النشر،القاهرة،1987ص440 .
- علي السيد قاسم، مراجعة الحسابات دراسة قانونية مقارنة لدور مراجع الحسابات في شركة المساهمة، دار الفكر العربي،2000ص192.
- أبو الفتوح علىفضالة، المراجعة العامة، دار الكتب العلمية للنشر مصر،2006ص.25
- ا ادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان-الأردن،2006ص ص330.331-
- أحمد نور، مراجعة الحسابات-من النظرية إلى التطبيق-، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ،1990ص56.
- محمد سمير الصبان ، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية سنة 1990 ص18.
- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، IAS/IFRSاثراء للنشر والتوزيع، الاردن،2007ص.93

- سمير محمد الشاهد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية، اتحاد المصارف العربية، لبنان،2000.
- أكرم عبد القادر ياملكي، القانون التجاري الشركات، ط 6، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 7898.
- محمد السيد الفقي ومحمد فريد العريني، القانون التجاري، د ط، منشورات الحلبي الحقوقية، د ب ن، د ت ن.
- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، ط 9، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية7881.

**2 الرسائل الجامعية:**

- جلولي نورالدين، أثر معايير التدقيق الدولية في تطور مهمة التدقيق في الجزائر (2017)،أطروحةدكتوراه،جامعةالجزائر.
- أمل يخلف، المراجعة الخارجية في الجزائر ،2002 مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر.
- إبراهيم منانة ، دور محافظ الحسابات في تعزيز الموثوق ية في قوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة الوادي، سنة 2015،
- مر محي الدين محمود، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير تخصص المالية والمحاسبة، جامعة ال مدية2008.
- مثقال حمود القرالة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، للحصول على شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، سنة ،2011ص 29.

- عديلة لموسخ، دور محافظ الحسابات في ظل القوانين الجديدة المتعلقة بمحافظة الحسابات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، في علوم التسيير، جامعة الوادي، سنة، 2014
- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سنة ،2014
- حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلومالتسيير–باتنة ، ، 2008/ 2009 ص5– 56.
- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دراسة عينة منمؤسسات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، سنة.2014، ص2014/2015.
- ايمان خالد، فاطمة الزهراء دحماني، ماهية تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي، دراسة ميدانية بمؤسسةمطاحن مرمورة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، ، جامعة 8ماي 1945قالمة،2014.
- الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية، IAS/IFRSدراسة حالةمجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الابار، ENSPمذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، تخصص مالية، ص28 سنة. 2014/2015.

**3 المجلات:**

- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي(2006)، التعليم عن بعد آلية لضمان جودة العملية التعليمية في الجامعات الجزائرية، مجلةالبحوثالتربويةوالتعليمية، جامعةبومرداس– الجزائر، المجلد10،العدد1،ص127–142.

- مداح عبد الباسط، أ.د. مسعدي يحي. مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الواديالجزائر العدد 10الجزء 2017،

- كيموش بلال، مقال بعنوان خصائص الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية، مجلة العلوم الإنسانية باتنة العدد01، جوان 20211م.

- مداحي عثمان، مقال بعنوان أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 07 سبتمبر.

- شعشوع احمد، مقال بعنوان قرارات الاستثمار المبنية على التحليل المالي مجلة مجاميع المعرفة ال عدد05 نوفمبر 2019.

**4 الجريدة الرسمي:**

- الجريدة الرسميةالجزائرية، القانون ،01/10العدد42. المادة ،22

**5 المراجع الأجنبية**

- كارلا بروم مجلة CGAP الامريكية جوان 2009 .

**6 المواقع الالكترونية**

–https://cma.org.sa/Awareness/InformationSources/Pages/SFP.aspx–(http://www.startimes

http://www.univ–ecosetif.com/revueeco/Cahiers_fichiers/revue– –12– 2012/cherigui.pdf